30 يونيه .. ثورة الإنقاذ الاقتصادى

الوصايا السبع من صندوق النقد لمصر

سوق المال يبحث عن «بضاعة جديدة»

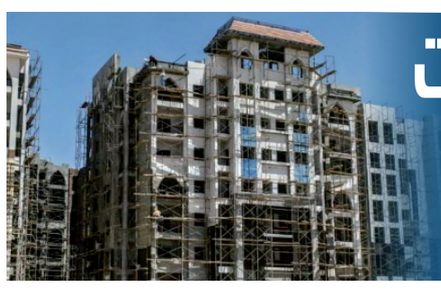

«جودة الحياة» ترسم «ماكيت جديد» للسوق العقارى

«تثبيت أم تخفيض أسعار الفائدة؟ .. اختبار جديد للسياسة النقدية

«البيع على المكشوف» يحتاج «غطاء» فى البورصة

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٤٠٠
الأحد
٥ يوليو ٢٠٢٦
١٩ محرم ١٤٤٨
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«تسوية الذروة».. «تيار جديد» لترشيد استهلاك الأنشطة التجارية

البورصجية

جريدة إسبوعية اقتصادية

تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير

نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى

عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى

كريمة سلام

اخراج وتنفيذ

عصام حسنى

محمود طلعت

عبد الصبور حسن

هيئة التحرير

سحر عبدالغنى

ليلى أنور - خالد خليل

أحمد عبدالمنعم - عبدالعزيز عمر

عادل حسن - صفاء أرناؤوط

محمود نبيل - محمد التهامى

حنان نبيل - دعاء سيد

ياسر جمعة - حنان محمد

منال عمر

المراجعة اللغوية

عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان

٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة

تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

زيادة 20% فى أسعار الكهرباء للمنشآت الكبرى..

«تسوية الذروة».. «تيار جديد» لترشيد استهلاك الأنشطة التجارية

كتب: كريم عاطف

مع الارتفاع المتزايد فى معدلات استهلاك الكهرباء خلال فصل الصيف، تتجه وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة إلى تطبيق أدوات جديدة لإدارة الأحمال، تستهدف تحقيق التوازن بين تلبية الطلب المتنامى على الطاقة والحفاظ على استقرار الشبكة القومية.

وفى هذا الإطار، بدأت الوزارة اعتبارًا من أول يوليو ٢٠٢٦، تنفيذ آلية «تسوية الذروة» على عدد من الأنشطة التجارية كثيفة الاستهلاك، فى خطوة تستهدف تشجيع الاستخدام الرشيد للكهرباء خلال الفترات التى تشهد أعلى معدلات ضغط على الشبكة.

وبموجب النظام الجديد، تُضاف زيادة تصل إلى ٢٠٪ على قيمة الكهرباء المستهلكة خلال ساعات الذروة فقط، بينما يظل الاستهلاك خارج هذه الفترات خاضعًا للتعريفة المعتادة، بما يحفز المنشآت على إعادة تنظيم مواعيد تشغيل المعدات والأجهزة ذات الاستهلاك المرتفع إلى الأوقات الأقل تحميلًا على الشبكة.

وأكدت وزارة الكهرباء، أن تطبيق «تسوية الذروة» لا يشمل المشتركين فى القطاع المنزلى أو المحال التجارية الصغيرة ذات معدلات الاستهلاك العادية، وإنما يقتصر على الأنشطة والمنشآت التجارية كثيفة الاستهلاك، ضمن سياسة تستهدف رفع كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الضغط على الشبكة الكهربائية خلال ساعات الذروة.

وفى تصريح خاص لـ«البورصجية»، أوضح المهندس منصور عبد الغني، المتحدث باسم وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، أن النظام الجديد يطبق على الأنشطة التجارية التى يتجاوز استهلاكها الشهرى ٢٥٠ كيلووات/ساعة، وتشمل عددًا من المحال التجارية الكبرى، والمطاعم، والمنشآت الخدمية، وغيرها من الأنشطة التى تعتمد على معدلات مرتفعة من استهلاك الكهرباء.

وأشار إلى أن شركة الإسكندرية لتوزيع الكهرباء كانت قد بدأت تطبيق النظام على العدادات التقليدية ومسبقة الدفع منذ مطلع يونيو، فيما انتهت باقى شركات توزيع الكهرباء من تحديث أنظمة الفواتير، تمهيدًا لتطبيق الآلية الجديدة على قراءات شهر يونيو التى يجرى تحصيلها خلال يوليو.

وأضاف: أن الهدف من تطبيق النظام لا يتمثل فى زيادة الأعباء المالية على المشتركين، وإنما فى تشجيع أصحاب المنشآت على نقل جزء من استهلاكهم إلى الفترات غير المزدحمة، بما يحقق إدارة أكثر كفاءة للأحمال، ويحد من الضغط على الشبكة، فضلًا عن تمكين المنشآت من خفض قيمة فواتيرها إذا نجحت فى إعادة توزيع استهلاكها خارج ساعات الذروة.

ويأتى تطبيق «تسوية الذروة» بالتزامن مع استمرار العمل بنظام المحاسبة وفق فترات الاستخدام (Time of Use Tariff)، الذى يعتمد على اختلاف سعر الكهرباء وفق توقيت الاستهلاك، بما يدعم سياسات إدارة الأحمال، خاصة خلال أشهر الصيف التى تشهد ارتفاعًا ملحوظًا فى الطلب على الطاقة.

وفى السياق ذاته، أكد الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، أن قطاع الكهرباء نجح خلال صيف العام الماضى فى الحفاظ على استقرار الشبكة الكهربائية الموحدة رغم الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستهلاك، بفضل تطوير أنماط التشغيل والتنسيق بين الجهات المعنية.

وأشار الوزير إلى أن القطاع تمكن من خفض معدل استهلاك الوقود لإنتاج كل كيلووات/ساعة إلى أقل من ١٧٠ جرامًا، بالتوازى مع استمرار تنفيذ خطة للتوسع فى مشروعات الطاقة النظيفة، تشمل إضافة ٢٢٠٠ ميجاوات من مشروعات الطاقة المتجددة، إلى جانب ١٣٠٠ ميجاوات/ساعة من بطاريات تخزين الكهرباء خلال العام الجاري، بما يعزز قدرة الشبكة على تلبية الطلب المتزايد، ويرفع كفاءة واستدامة منظومة الكهرباء فى مصر.

«محصول الكتان» يعود للمنيا بفرص واعدة..

«الذهب الأخضر» رهان جديد لدعم التنمية الزراعية والصناعية

تقرير- رضا عزت:

بعد سنوات طويلة من تراجع زراعته، يعود محصول الكتان إلى محافظة المنيا من جديد، ليس باعتباره محصولًا زراعيًا فحسب، وإنما كأحد الرهانات الواعدة لدعم التنمية الزراعية والصناعية وتعظيم القيمة المضافة للمحاصيل الاستراتيجية.

وتأتى عودة «الذهب الأخضر» فى إطار توجه الدولة نحو التوسع فى زراعة المحاصيل ذات العائد الاقتصادى المرتفع، واستغلال الأراضى المستصلحة بالظهير الصحراوى الغربي، بما يعزز فرص الاستثمار ويوفر خامات لصناعات تعتمد على الإنتاج المحلي.

وشهد موسم ٢٠٢٦ نجاح أول تجربة واسعة لزراعة الكتان بمحافظة المنيا على مساحة بلغت ٦٠٠ فدان بالظهير الصحراوى الغربى جنوب المحافظة، وتحديدًا بمركز أبو قرقاص، فى تجربة وصفها متخصصون بأنها نقطة انطلاق نحو إعادة إحياء واحد من أقدم المحاصيل المصرية، بعد أن أثبتت النتائج ملاءمة طبيعة التربة والظروف المناخية بالمناطق الجديدة لزراعته، الأمر الذى يشجع على التوسع فى المساحات المزروعة خلال المواسم المقبلة.

وتُعد المنيا من أكبر المحافظات الزراعية فى صعيد مصر، إذ تبلغ المساحة المزروعة بها نحو ٥٤٠ ألف فدان، بينما يعمل ما يقرب من ٥٨٪ من قوة العمل فى القطاع الزراعي، وهو ما يجعلها بيئة مناسبة للتوسع فى المحاصيل ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة، خاصة مع استمرار مشروعات استصلاح الأراضى والتوسع العمرانى والزراعى فى الظهير الصحراوي.

ولا تمثل زراعة الكتان تجربة جديدة على المحافظة، إذ عرفت المنيا هذا المحصول منذ عقود طويلة، خاصة فى مراكز بنى مزار ومطاى وسمالوط، حيث ارتبط بالصناعات النسيجية والاستفادة من بذوره وأليافه، إلا أن تراجع الصناعات المرتبطة به خلال العقود الماضية أدى إلى انكماش مساحاته، قبل أن تعود الدولة لإحياء زراعته ضمن خطة تستهدف تنويع التركيب المحصولى وزيادة المحاصيل ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة.

وتكتسب عودة الكتان أهمية خاصة لكونه من المحاصيل متعددة الاستخدامات، إذ تدخل أليافه فى صناعة الغزل والمنسوجات والأقمشة، بينما تستخدم بذوره فى إنتاج الزيوت الغذائية والطبية، كما يستفاد منه فى صناعة الأعلاف وبعض الصناعات الورقية والخشبية، إلى جانب تمتعه بفرص تصديرية جيدة فى الأسواق العالمية، وهو ما يجعله محصولًا قادرًا على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة.

ويتميز الكتان أيضًا بانخفاض احتياجاته المائية مقارنة بعدد من المحاصيل التقليدية، بما يتوافق مع توجهات الدولة نحو ترشيد استخدام الموارد المائية وتعظيم الإنتاجية، فضلًا عن مساهمته فى توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة فى الزراعة والحصاد والتجهيز والنقل والصناعات التحويلية المرتبطة بالألياف والزيوت.

ووفقًا للبيانات الزراعية بالمحافظة، قد يصل متوسط إنتاجية الفدان إلى نحو ٤,٥ طن فى الظروف المثالية، وهو ما يعزز الجدوى الاقتصادية للمحصول ويشجع المستثمرين على التوسع فى زراعته وإقامة صناعات تعتمد عليه.

ويرى متخصصون، أن نجاح التجربة يفتح الباب أمام إنشاء صناعات تحويلية متكاملة تعتمد على ألياف الكتان وزيوته ومشتقاته، بما يرفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي، ويحد من تصدير الخام، ويعزز مكانة المنيا كمركز واعد للصناعات الزراعية.

ومع استمرار جهود الدولة فى استصلاح الأراضى وتطوير البنية الزراعية، تبدو عودة الكتان بداية لمرحلة جديدة تستعيد فيها المنيا مكانتها التاريخية فى زراعة هذا المحصول، وتستثمره كأحد محركات التنمية الزراعية والصناعية، بما يدعم الاقتصاد المحلى ويوفر فرصًا أكبر للاستثمار والتشغيل خلال السنوات المقبلة.

«حياة كريمة» نقطة الانطلاق..

«سوهاج» تتحول إلى مركز صناعى فى الصعيد

كتب: فهد محمد

لم تعد محافظة سوهاج تعتمد على موقعها الجغرافى وإمكاناتها الزراعية فقط، بل باتت تخطو بخطى متسارعة نحو ترسيخ مكانتها كواحدة من أهم الوجهات الصناعية والاستثمارية فى صعيد مصر، فمع التوسع فى إنشاء المناطق الصناعية وتطوير البنية التحتية، تتبنى الدولة رؤية تستهدف تحويل المحافظة إلى مركز إنتاجى قادر على جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، بما يدعم جهود التنمية المستدامة ويعزز مساهمة الصعيد فى الاقتصاد الوطني.

وشكلت المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» نقطة انطلاق لهذا التحول، إذ لم يقتصر أثرها على تطوير القرى والخدمات الأساسية، وإنما امتد إلى تنفيذ مشروعات للطرق والمحاور وشبكات المرافق، بما وفر بيئة أكثر جذبًا للاستثمار، إلى جانب التوسع فى إنشاء المجتمعات العمرانية والمناطق الصناعية الداعمة للنشاط الإنتاجي.

وتتمتع سوهاج بمقومات استثمارية متنوعة، إذ تتوسط محافظات جنوب الصعيد، ويعبرها نهر النيل، وترتبط بشبكة متكاملة من الطرق والسكك الحديدية والملاحة النهرية، فضلًا عن مطار سوهاج الدولى وطريق الصعيد – البحر الأحمر، وهو ما يسهل حركة نقل الخامات والمنتجات إلى مختلف الأسواق، كما تزخر المحافظة بالخامات التعدينية ومواد البناء والثروات المحجرية، التى تمثل قاعدة لإقامة صناعات تحقق قيمة مضافة وتدعم الاقتصاد المحلي.

وتضم الخريطة الصناعية للمحافظة أربع مناطق رئيسية، هي: الأحايوة شرق، وحى الكوثر، وغرب جرجا، وغرب طهطا، وتحتضن صناعات غذائية وهندسية وكيماوية وخشبية ومواد بناء ومنسوجات وملابس جاهزة، مع تخصيص مساحات للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بما يحقق التوازن بين جذب الاستثمارات الكبرى ودعم المشروعات الناشئة.

وأكد كمال سليمان، نائب محافظ سوهاج، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن الدولة تضع تنمية المناطق الصناعية على رأس أولوياتها، باعتبارها أحد أهم محركات النمو الاقتصادى ووسيلة رئيسية لخلق فرص العمل، مشيرًا إلى أن تطوير المرافق ورفع كفاءة البنية الأساسية يعززان القدرة التنافسية للمحافظة ويزيدان من جاذبيتها أمام المستثمرين.

وأوضح، أن المنطقة الصناعية بغرب جرجا تُعد من أبرز المشروعات الاستثمارية الواعدة، إذ تمتد على مساحة ١٠٨٩ فدانًا، وتشهد تنفيذ مرافق متكاملة تشمل شبكات مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والاتصالات والغاز الطبيعى وشبكات الحريق، باستثمارات تجاوزت ٦٣٣ مليون جنيه، بما يوفر بيئة صناعية متكاملة قادرة على استقطاب مشروعات جديدة وتوفير آلاف فرص العمل.

وأضاف: أن المنطقة الصناعية بغرب طهطا، التى تمتد على مساحة تقارب ٩١٢ فدانًا، تشهد تنفيذ أعمال البنية التحتية باستثمارات تقترب من مليار جنيه، وتشمل جميع المرافق الأساسية، إلى جانب إنشاء مجمع صناعى للأثاث وتوسعات جديدة تستوعب المزيد من المشروعات خلال المرحلة المقبلة.

وأشار نائب المحافظ إلى أن نسبة تنفيذ الأعمال بالمنطقة بلغت ٤٥,٦٪، فيما وصلت نسبة تنفيذ شبكات الكهرباء إلى ٦٣٪، والغاز الطبيعى إلى ٦٥٪، بينما بلغت نسبة تنفيذ شبكات المياه والصرف الصحى ٣٩,٢٪.

وأوضح، أن المرحلة الأولى تستهدف تجهيز ٢٣٠ فدانًا بالمرافق، بينما تتضمن المرحلة الثانية إنشاء مجمع الأثاث على مساحة ١٧٠ فدانًا، على أن تشمل المرحلتان الثالثة والرابعة توسعات جديدة على مساحة ٥١٢ فدانًا.

ورغم إنشاء مناطق صناعية حديثة، ما تزال المنطقة الصناعية بحى الكوثر تمثل القاعدة الصناعية الأقدم فى المحافظة، حيث تقع شرق النيل عند بداية طريق الصعيد – البحر الأحمر، وتمتد على مساحة ٥٠٠ فدان، وتضم مئات المشروعات الإنتاجية فى قطاعات متنوعة.

ووفقًا للبيانات الرسمية، بلغ عدد المشروعات التى تمت الموافقة عليها داخل المنطقة ٣١٧ مشروعًا توفر أكثر من ١٤ ألف فرصة عمل، بينما دخل ١٩٨ مشروعًا مرحلة الإنتاج بإجمالى يزيد على ١٠ آلاف فرصة عمل، فيما يجرى تنفيذ ١٠٧ مشروعات جديدة، إلى جانب مشروعات أخرى استكملت إجراءات تخصيص الأراضى تمهيدًا لبدء التنفيذ، بما يعكس استمرار توسع القاعدة الصناعية للمحافظة ودورها فى دعم التنمية الاقتصادية بالصعيد.

سنوات من الإصلاح صنعت مسارًا جديدًا للتنمية..

30 يونيه.. ثورة الإنقاذ الاقتصادى

كتبت: رباب الشاذلي

لم تكن ثورة ٣٠ يونيو مجرد تحول سياسي، بل مثلت نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من إعادة بناء الاقتصاد المصري، عبر برنامج إصلاح شامل استهدف استعادة الاستقرار المالي، وتطوير البنية الأساسية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز دور القطاع الخاص، وعلى مدار السنوات الماضية، تبنت الدولة رؤية تنموية ارتكزت على زيادة الإنتاج، وجذب الاستثمارات، ورفع كفاءة البنية التحتية، بما عزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات العالمية وتحقيق معدلات نمو أكثر استدامة.

قبل عام ٢٠١٣، واجه الاقتصاد المصرى تحديات كبيرة تمثلت فى تراجع الاحتياطى النقدى الأجنبى إلى نحو ١٤,٩ مليار دولار، وتباطؤ النمو، وانخفاض الاستثمارات، وأزمات متكررة فى الطاقة، إلى جانب ضعف البنية الأساسية، وهو ما انعكس على النشاط الاقتصادى وفرص التشغيل.

ومع انطلاق برنامج الإصلاح، بدأت الدولة تنفيذ مشروعات قومية واسعة، إلى جانب إصلاحات مالية ونقدية وتشريعية أسهمت فى تحسين بيئة الأعمال، ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام تداعيات جائحة كورونا، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية.

وشهد قطاع البترول والغاز تحولًا ملحوظًا، بعدما نجح خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتى يونيو ٢٠٢٦ فى وقف تراجع الإنتاج لأول مرة منذ أربع سنوات، مع إضافة ٥٩١ بئرًا جديدة، أسهمت فى إنتاج نحو ١,٦ مليار قدم مكعب يوميًا من الغاز الطبيعى و٢٨٠ ألف برميل يوميًا من الزيت الخام والمتكثفات، فضلًا عن تحقيق ١١٣ كشفًا جديدًا، وسداد مستحقات الشركاء الأجانب، وطرح أكثر من ٧٠ فرصة استثمارية باستثمارات مرتقبة تتجاوز ١٧ مليار دولار.

وانعكست الإصلاحات الاقتصادية على مناخ الاستثمار، إذ تصدرت مصر الدول الأفريقية فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالتزامن مع تطوير التشريعات، وتبسيط الإجراءات، والتوسع فى مشروعات البنية الأساسية، بما دعم تنافسية الاقتصاد وزاد من مساهمة القطاع الخاص.

وامتدت جهود التطوير إلى البنية التحتية، من خلال إنشاء أكثر من ٧ آلاف كيلومتر من الطرق الجديدة، وتطوير الموانئ والمناطق اللوجستية، بما خفض تكاليف النقل وساهم فى دعم حركة التجارة والاستثمار.

وفى الوقت نفسه، حققت المالية العامة تطورًا ملحوظًا بالانتقال من العجز الأولى إلى تحقيق فوائض أولية متتالية، مع استهداف الوصول بالفائض الأولى إلى ٥٪ من الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧، بالتوازى مع التوسع فى توطين الصناعات الاستراتيجية، ودعم الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات، التى تستهدف الدولة رفعها إلى ١٤٥ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠.

كما ارتفع الاحتياطى النقدى الأجنبى إلى ٥٣,١ مليار دولار بنهاية مايو ٢٠٢٦، وهو أعلى مستوى فى تاريخه، فيما سجل الاقتصاد المصرى معدل نمو بلغ ٥,٢٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بما يعكس استمرار تحسن الأداء الاقتصادي.

وقال الدكتور عمرو سليمان، أستاذ الاقتصاد: إن ما حققته الدولة منذ ثورة ٣٠ يونيو جاء ثمرة تبنى رؤية تنموية متكاملة، ارتكزت على تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، وتطوير البنية الأساسية، وإطلاق المشروعات القومية، وهو ما انعكس بصورة واضحة على تحسن المؤشرات الاقتصادية، وزيادة جاذبية السوق المصرية للاستثمارات، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات، إلى جانب تنويع الشراكات الاقتصادية مع مختلف القوى العالمية.

وأضاف سليمان، فى تصريح خاص لـ«البورصجية»: أن المؤشرات الاقتصادية الحالية تؤكد أن التحول الذى شهده الاقتصاد المصرى منذ ثورة ٣٠ يونيو لم يكن مجرد استجابة لتحديات فرضتها المرحلة السابقة، بل مثل إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الوطني، استندت إلى تعزيز أمن الطاقة، وتحديث البنية الأساسية، وتحسين مناخ الاستثمار، ودعم الصناعة والصادرات.

وأوضح، أن هذه السياسات أسهمت فى زيادة مرونة الاقتصاد المصرى فى مواجهة الصدمات الخارجية، ورسخت مكانته كأحد أكبر الاقتصادات وأكثرها تنوعًا فى القارة الأفريقية، مع استمرار العمل على تحقيق نمو اقتصادى يقوده الاستثمار والإنتاج والقطاع الخاص.

هل بدأ عصر الإنتاج بلا عمالة؟..

«الروبوتات الصناعية» تعيد تشكيل سوق العمل

كتبت: مروة أبو المجد

لم تعد الروبوتات الصناعية مجرد تقنية متقدمة تستخدمها كبرى المصانع العالمية، بل أصبحت معيارًا رئيسيًا لقياس القدرة التنافسية للدول وكفاءة قطاعها الصناعي.

ومع التسارع الكبير فى تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، تشهد منظومة الإنتاج تحولًا جذريًا تقوده تقنيات الذكاء الاصطناعى والأتمتة وأنظمة التشغيل الذكية، فى مشهد يعيد رسم ملامح الصناعة الحديثة، ويفرض واقعًا جديدًا يمتد تأثيره إلى أسواق العمل والاستثمار وسلاسل القيمة العالمية.

وفى خضم هذا التحول، تمضى مصر بخطوات متسارعة نحو تبنى التصنيع الذكي، ضمن استراتيجية تستهدف تحديث القاعدة الصناعية، وزيادة الإنتاجية، وتعميق التصنيع المحلي، وجذب الاستثمارات النوعية، بما يعزز مكانة الدولة كمركز صناعى ولوجستى إقليمى قادر على المنافسة فى الاقتصاد العالمى المتغير.

وتكشف بيانات الاتحاد الدولى للروبوتات (IFR) عن حجم التحول الذى يشهده العالم، إذ تجاوز عدد الروبوتات الصناعية العاملة ٤,٢ مليون روبوت بنهاية عام ٢٠٢٣، مع استمرار تركيب روبوتات جديدة بمعدل نمو يقترب من ١٠٪ سنويًا، خاصة فى صناعات السيارات والإلكترونيات والمعادن، وهى قطاعات أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على التشغيل الآلى لتحقيق السرعة والدقة وتقليل التكلفة.

ورغم أن الدول العربية ما زالت فى مراحل متفاوتة من تطبيق الأتمتة مقارنة بالاقتصادات الصناعية الكبرى، فإن السنوات الأخيرة شهدت توسعًا واضحًا فى تبنى تقنيات التصنيع الذكى داخل مصر والسعودية والإمارات والمغرب، مدفوعة بخطط تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع الصناعى فى النمو.

وفى مصر، لم تعد الأتمتة مجرد خيار تكنولوجي، بل أصبحت جزءًا من استراتيجية الدولة لتطوير الصناعة. ويظهر ذلك فى التوسع داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمجمعات الصناعية الجديدة، التى تعتمد بصورة متزايدة على نظم التشغيل الرقمية وتقنيات التصنيع الحديثة، بالتوازى مع جهود جذب الصناعات كثيفة التكنولوجيا.

ورغم المخاوف التى تثار بشأن تأثير الروبوتات على فرص العمل، فإن المؤسسات الدولية ترى أن المشهد أكثر تعقيدًا من مجرد استبدال الإنسان بالآلة، فوفقًا لتقديرات المنتدى الاقتصادى العالمي، قد يفقد سوق العمل العالمى نحو ٨٣ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٢٧ نتيجة التحول التكنولوجي، لكنه سيشهد فى المقابل ظهور نحو ٦٩ مليون وظيفة جديدة تعتمد على المهارات الرقمية والتقنية.

ويؤكد خبراء الصناعة، أن المصانع الذكية لا تلغى دور الإنسان، بل تعيد صياغته. فمع تراجع الوظائف اليدوية المتكررة، تتزايد الحاجة إلى مهندسى الأنظمة، ومشغلى الروبوتات، ومحللى البيانات، وخبراء الصيانة الرقمية، وهو ما يجعل تطوير المهارات البشرية عنصرًا أساسيًا فى نجاح التحول الصناعي.

وتختلف معدلات الأتمتة بين القطاعات الصناعية، إذ تتصدر صناعة السيارات قائمة أكثر الصناعات اعتمادًا على الروبوتات، خاصة فى أعمال اللحام والدهان والتجميع، بينما تتوسع الصناعات الغذائية فى استخدام أنظمة التعبئة والتغليف الذكية، وتعتمد الصناعات الدوائية على الروبوتات لتحقيق أعلى مستويات الدقة والجودة، فى حين يعد قطاع الإلكترونيات النموذج الأكثر اكتمالًا لتطبيق مفهوم المصنع الذكي.

ولم يعد الاهتمام بالأتمتة فى مصر مقتصرًا على استيراد التكنولوجيا، إذ بدأت شركات ناشئة فى تطوير حلول محلية، من بينها شركة «Raedbots»، التى تعمل على تصنيع وتطوير روبوتات صناعية مخصصة للسوق المصرية، وهو ما يراه خبراء الصناعة خطوة مهمة نحو توطين التكنولوجيا وتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز القيمة المضافة للصناعة الوطنية.

لكن، فى المقابل، يظل نقص العمالة المؤهلة أحد أبرز التحديات أمام التحول إلى المصانع الذكية، وهو ما دفع الحكومة إلى التوسع فى برامج التعليم الفنى والتدريب فى تخصصات الميكاترونكس والروبوتات الصناعية وتحليل البيانات، لإعداد كوادر قادرة على التعامل مع متطلبات الصناعة الحديثة.

وتجمع تقديرات خبراء سوق العمل على أن المنافسة فى المستقبل لن تكون بين الإنسان والآلة، وإنما بين العامل الذى يمتلك المهارات الرقمية والعامل الذى لم يطور قدراته.

وبينما تتسابق الدول على بناء مصانع أكثر ذكاءً وكفاءة، تبدو مصر أمام فرصة حقيقية للانضمام إلى هذا التحول العالمي، شرط أن تسير خطط تطوير الصناعة جنبًا إلى جنب مع الاستثمار فى التعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا، حتى تصبح الروبوتات أداة لتعزيز الإنتاج، لا بديلًا عن الإنسان.

سر المخاوف من المنشطات والهرمونات..

الدواجن فى «قفص» الاتهام

كتبت: ولاء النجار

أعاد الجدل الدائر حول سلامة الدواجن فى الأسواق المصرية فتح ملف استخدام الأدوية البيطرية ومنشطات النمو داخل المزارع، وسط تساؤلات متزايدة من المستهلكين بشأن جودة المنتج المحلى ومدى خضوعه للرقابة.

وبين تحذيرات بعض المتخصصين من مخاطر عدم الالتزام بفترات سحب الأدوية قبل الذبح، وتأكيدات رسمية ومهنية تنفى استخدام الهرمونات أو وجود تهديدات صحية، يتواصل النقاش حول واحدة من أهم الصناعات المرتبطة بالأمن الغذائى فى مصر.

يتفق الخبراء وممثلو القطاع على أن الرقابة المستمرة، والالتزام بالمعايير العلمية، والتوسع فى الفحوص المعملية، تظل الضمانة الأساسية لحماية المستهلك والحفاظ على استقرار صناعة الدواجن، بما يعزز الثقة فى المنتج المحلى ويدعم أحد أهم القطاعات الإنتاجية فى مصر.

ويرى الدكتور عمر تمام، أستاذ التشريح المرضي، أن القضية لا ترتبط بخطورة الأدوية البيطرية المستخدمة فى قطاع الدواجن بقدر ارتباطها بمدى الالتزام العلمى بضوابط استخدامها.

وأوضح، أن بعض المضادات الحيوية المعروفة، ومنها عقار «لينكوسبكتين»، تخضع لقواعد دقيقة فى الاستخدام، مشيرًا إلى أن الدراسات العلمية أثبتت إمكانية انتقال بعض المركبات الدوائية إلى الأجنة فى قطعان الأمهات، وهو ما يستدعى الالتزام الكامل بالإرشادات الفنية المعتمدة.

كما أكد أن الشركات الكبرى المنظمة تخضع لرقابة مشددة وتلتزم بالمعايير الفنية المطلوبة، بينما تتركز المخاوف فى بعض المزارع غير المنظمة التى قد لا تلتزم بدقة بفترات سحب الأدوية قبل طرح الطيور فى الأسواق. وطالب بزيادة الفحوص المعملية وتوسيع نطاق الكشف عن متبقيات الأدوية فى الدواجن المطروحة للبيع.

فى المقابل، شدد سامح السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة التجارية بالجيزة وعضو الاتحاد العام لمنتجى الدواجن، على أن الصناعة المنظمة تعمل وفق اشتراطات صحية واضحة، مؤكدًا أن المستحضرات البيطرية المستخدمة فى التربية لها فترات سحب محددة ومعروفة علميًا يتم الالتزام بها قبل الذبح أو التداول.

وأوضح، أن نجاح قطاع الدواجن فى تحقيق الاكتفاء الذاتى واستمرار فتح أسواق خارجية أمام المنتج المصرى يعكس مستوى الالتزام بالمعايير الصحية والإنتاجية المعتمدة، لافتًا إلى أن منظومة الرقابة لا تقتصر على المزارع فقط، بل تمتد إلى المجازر التى تضم معامل وأجهزة متخصصة للكشف عن المتبقيات الدوائية، بالإضافة إلى المتابعة البيطرية المستمرة.

وأضاف: أن تطوير منظومة التداول والتوسع فى الدواجن المبردة والمجمدة يسهمان فى إحكام الرقابة وتقليل فرص حدوث أى تجاوزات فردية، بما يعزز ثقة المستهلك فى المنتج المحلي.

وفى سياق متصل، أثارت مزاعم استخدام هرمونات ومنشطات نمو داخل بعض المزارع حالة من الجدل دفعت النائب محمد عبد الله زين الدين إلى التقدم بطلب إحاطة للحكومة، بهدف الوقوف على حقيقة ما يتم تداوله وضمان سلامة الغذاء المتداول فى الأسواق.

وأوضح النائب، أن الهدف من طلب الإحاطة كان الحصول على ردود رسمية واضحة بشأن هذه المزاعم، خاصة مع انتشار معلومات متضاربة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مضيفًا أن التوضيحات الحكومية التى نفت استخدام الهرمونات فى مزارع الدواجن دفعته إلى إبداء استعداده لسحب الطلب بعد تلقى الردود المطلوبة.

وأكد أن صناعة الدواجن تمثل ركيزة أساسية للأمن الغذائى المصري، وأن الحفاظ على ثقة المواطنين فى المنتج المحلى لا يقل أهمية عن الرقابة على سلامته، محذرًا من تأثير المعلومات غير الدقيقة على قطاع اقتصادى يوفر الغذاء وفرص العمل لملايين المصريين.

الخبراء يتوقعون نتيجة اجتماع 9 يوليو..

تثبيت أم تخفيض أسعار الفائدة؟.. اختبار جديد للسياسة النقدية

كتب: ياسر جمعه

تترقب الأسواق المصرية الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصري، وسط توقعات باتجاه صانع القرار إلى الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، فى ظل استمرار تحسن عدد من المؤشرات الاقتصادية، مع بقاء احتمالات خفض محدود مطروحة حال استمرار تراجع التضخم واستقرار سوق الصرف وتحسن تدفقات النقد الأجنبي.

ويأتى الاجتماع المرتقب فى وقت يشهد فيه الاقتصاد المصرى مرحلة من إعادة التوازن النقدي، بعد تحركات وإجراءات ساهمت فى تعزيز استقرار الأسواق، ورفع مستويات الثقة فى قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعها المقبل يوم الخميس الموافق ٩ يوليو ٢٠٢٦، ليكون الاجتماع الرابع لها خلال العام الجاري، بعد الاجتماعات التى عقدتها فى ١٢ فبراير، و٢ أبريل، و٢١ مايو ٢٠٢٦.

ويرى الخبراء أن البنك المركزى المصرى يمر بمرحلة دقيقة تتطلب تحقيق توازن بين الحفاظ على جاذبية الجنيه المصري، ودعم الاستثمارات، وتحفيز النشاط الاقتصادي. فالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير يمنح البنك المركزى فرصة لمراقبة التطورات الاقتصادية، بينما قد يمثل الخفض المحدود خطوة مستقبلية نحو دعم النمو إذا استمر تحسن المؤشرات.

وتؤكد المؤشرات الحالية أن السياسة النقدية المصرية أصبحت تعتمد بشكل أكبر على البيانات الاقتصادية وليس على قرارات ثابتة، وهو ما يعكس مرونة أكبر فى التعامل مع المتغيرات.

وفى ضوء المعطيات الحالية، تميل توقعات الخبراء إلى أن يكون تثبيت أسعار الفائدة هو القرار الأقرب خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية فى ٩ يوليو، مع استمرار وجود فرصة لخفض محدود خلال الفترة المقبلة إذا واصل التضخم تراجعه واستمر تحسن موارد النقد الأجنبي.

وقالت الدكتورة شيماء وجيه، الخبيرة المصرفية، إن اجتماع لجنة السياسة النقدية المقبل يأتى فى ظل تحسن تدريجى فى عدد من المؤشرات الاقتصادية، خاصة مع استقرار سوق الصرف، وتحسن موارد النقد الأجنبي، وتراجع معدلات التضخم مقارنة بالمراحل السابقة.

وأوضحت أن هذه التطورات منحت البنك المركزى مساحة أكبر للتحرك، لكنها فى الوقت نفسه تفرض استمرار التعامل بحذر، خاصة فى ظل استمرار حالة عدم اليقين فى الاقتصاد العالمى وتقلبات الأسواق الدولية.

وأضافت أن القراءة المصرفية للمشهد الحالى تشير إلى أن تثبيت أسعار الفائدة يظل السيناريو الأكثر ترجيحًا خلال الاجتماع المقبل، باعتباره القرار الأكثر اتساقًا مع المرحلة الحالية، حيث يمنح البنك المركزى فرصة لمتابعة مسار التضخم والتأكد من استدامة التحسن فى المؤشرات الاقتصادية.

وأشارت إلى أن خفض أسعار الفائدة يظل احتمالًا قائمًا إذا رأت لجنة السياسة النقدية أن الظروف الاقتصادية أصبحت أكثر ملاءمة لبدء دورة تيسير نقدى تدريجية، لكن هذا الخيار سيظل مرتبطًا بمدى استمرار استقرار الأسعار وسوق الصرف.

وأكدت شيماء وجيه أن السياسة النقدية المصرية نجحت خلال الفترة الماضية فى استعادة قدر كبير من التوازن داخل السوق النقدية، بدعم من تحسن السيولة بالنقد الأجنبى وارتفاع الاحتياطيات الدولية.

وأوضحت أن استمرار تدفقات النقد الأجنبى من مصادر مختلفة ساهم فى تعزيز قوة المركز الخارجى للاقتصاد المصري، وتحسين قدرة القطاع المصرفى على توفير احتياجات العملاء من العملة الأجنبية.

وأضافت أن هذا التحسن يمثل عاملًا مهمًا يمنح البنك المركزى مرونة أكبر فى إدارة أسعار الفائدة، سواء من خلال استمرار سياسة التثبيت أو الانتقال تدريجيًا إلى خفض مدروس حال توافر الظروف المناسبة.

وأشارت الخبيرة المصرفية إلى أن تراجع معدلات التضخم يمثل أحد أهم العوامل التى تراقبها لجنة السياسة النقدية، إلا أن القرار لا يعتمد على مؤشر واحد فقط.

وقالت إن البنك المركزى يضع فى الاعتبار مجموعة متكاملة من المتغيرات، تشمل اتجاهات التضخم العامة والأساسية، وحركة السيولة، والتطورات العالمية، ومستوى التدفقات الاستثمارية، إلى جانب استقرار سوق الصرف.

وأكدت أن استمرار انخفاض التضخم خلال الفترة المقبلة قد يوفر مساحة أكبر أمام البنك المركزى للنظر فى خفض تدريجى للفائدة، ولكن بشرط الحفاظ على مكتسبات الاستقرار التى تحققت خلال الفترة الماضية.

وقال الخبير الاقتصادى باهر عبد العزيز إن قرار أسعار الفائدة فى المرحلة الحالية يتطلب قراءة دقيقة لمجمل التوازنات الاقتصادية، مشيرًا إلى أن البنك المركزى يوازن بين هدفين رئيسيين، هما السيطرة على التضخم من جهة ودعم النشاط الاقتصادى من جهة أخرى.

وأوضح أن السياسة النقدية خلال الفترة الماضية لعبت دورًا مهمًا فى احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الأسواق، إلا أن تحسن المؤشرات الاقتصادية يفتح الباب أمام تقييم جديد لمسار أسعار الفائدة.

وأضاف أن أى خفض للفائدة يجب أن يتم بشكل تدريجى ومدروس، حتى يحقق الهدف المطلوب فى دعم الاستثمار والإنتاج دون التأثير على استقرار الأسعار أو تدفقات النقد الأجنبي.

وقال ماجد فهمي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق لبنك التنمية الصناعية، إن التوقع الأقرب هو اتجاه البنك المركزى المصرى إلى تثبيت أسعار الفائدة خلال الاجتماع المقبل.

وأوضح أن هذا السيناريو يأتى فى ضوء المعطيات الاقتصادية الحالية، خاصة مع استمرار متابعة تطورات التضخم والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

وأضاف أن هناك احتمالًا محدودًا لزيادة طفيفة فى أسعار الفائدة، إلا أن فرص التثبيت تظل هى الأكبر فى الوقت الحالي، لحين وضوح الرؤية بشكل أكبر بشأن مسار التضخم والتغيرات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

تطبيق أحدث التقنيات فى إدارة رأس المال البشرى..

«الأهلى المصرى» يعزز البنية الرقمية بشراكة مع Cornerstone OnDemand العالمية

وقّع البنك الأهلى المصرى عقدَ شراكة استراتيجية مع شركة Cornerstone OnDemand (كورنرستون أون ديماند) العالمية، الرائدة فى حلول إدارة المواهب والتعلم والتطوير القائمة على الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال شريكها المعتمد فى مصر «معهد ليورون Leoron» بحضور كل من ياسمين وحيد رئيس الموارد البشرية التنفيذى وحسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإدارى ، وراجى محمد مدير عام المعرفة والتطوير بالبنك الأهلى المصرى ، ومحمد عبد الخالق مدير المبيعات الإقليمى لشركة Cornerstone OnDemand ، ومحمد غريب المدير العام لمعهد ليورون مصر Leoron Egypt

ويمثّل هذا المشروع خطوةً استراتيجيةً جديدةً نحو تعزيز البنية الرقمية للبنك وتبنّى أحدث التقنيات العالمية فى إدارة رأس المال البشري، بما يسهم فى رفع كفاءة العمليات وأنظمة الموارد البشرية وتحسين تجربة الموظفين، وبما يتماشى مع رؤية البنك للتحول إلى مؤسسة رقمية متكاملة، ورؤية مصر ٢٠٣٠ فى تنمية الكوادر البشرية والتحول الرقمي، إذ سيُطبّق نظام متكامل لإدارة رأس المال البشرى يعمل بتقنية الحوسبة السحابية، ليكون من أوائل الأنظمة السحابية المنفّذة فى القطاع المصرفى عقب الحصول على الموافقات اللازمة من البنك المركزى المصري، وفقًا لأعلى معايير الحوكمة والأمن السيبرانى وحماية البيانات.

وتوفّر المنصة الجديدة قدراتٍ متطورةً تشمل: إدارة التعلم والتطوير، وإدارة الأداء، والمسارات والتطوير الوظيفي، وإدارة المهارات، فضلاً عن التحليلات المتقدمة للبيانات، مما يدعم رحلة الموظف داخل البنك ويعزز كفاءة اتخاذ القرار، وتخدم أكثر من ٣٠,٠٠٠ موظف على مستوى الجمهورية.

وأعربت ياسمين وحيد أن التميز المؤسسى يبدأ من الاستثمار الحقيقى فى رأس المال البشرى وبانطلاق هذه المنظومة السحابية المتكاملة تنتقل إدارة الموارد البشرية إلى مرحلة جديدة كليًا تقوم على البيانات والذكاء الاصطناعى وتجربة الموظف المحورية، بهدف تمكين أكثر من ثلاثين ألف موظف من الوصول إلى أدوات التعلم والتطوير والمسار الوظيفى فى أى وقت ومن أى مكان وفى هذا الإطار، ننتقل من نماذج تدريبية تقليدية إلى بيئة تعلّم ذكية تستجيب لاحتياجات كل موظف بشكل فردى وفق مساره المهنى وطموحاته، بما يسهم فى تخريج قيادات مصرفية مؤهلة للمستقبل، ويعزز ارتباط كوادر البنك بأهدافه الاستراتيجية.

وأضاف حسام الحجار ان توقيع هذه الشراكة الاستراتيجية مع شركة Cornerstone OnDemand العالمية يُجسّد التزام البنك الأهلى المصرى بمواكبة أحدث التحولات الرقمية، مؤكدا أن البنك لا يستثمر فى التكنولوجيا فحسب بل يمتد الى الاستثمار فى الإنسان المصرى الذى يمثل العمود الفقرى لهذه المؤسسة العريقة، وبهذه المنصة السحابية المتكاملة يتم تأسيس بيئة عمل قادرة على استقطاب أفضل الكفاءات وتطويرها وتمكينها، مع ضمان الاستيفاء الكامل لمتطلبات البنك المركزى المصرى فى مجال الأمن السيبرانى وحماية البيانات.

وأشار راجى محمد أن المنصة الجديدة ستحول منظومة التعلم من نماذج تدريبية موحدة إلى مسارات معرفية مخصصة لكل موظف وفق مساره المهنى مما يُسرع بناء الكفاءات ويُسهم فى تخريج قيادات مصرفية مؤهلة تدعم تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية.

وأوضح محمد عبد الخالق أن اختيار البنك الأهلى المصرى لكونه أكبر وأعرق المؤسسات المصرفية فى مصر والمنطقة منصة Cornerstone OnDemand لقيادة تحوّله الاستراتيجى فى إدارة رأس المال البشري، حيث أن ثقة مؤسسة بهذا الحجم والمكانة تُعزز القيمة المضافة للحلول القائمة على الذكاء الاصطناعى وتؤكد قابليتها للتطبيق فى البيئات المصرفية الأكثر تعقيدا، مؤكدا التزام الشركة بأعلى مستويات الدعم والشراكة لضمان نجاح هذا المشروع وتحقيق أهدافه الاستراتيجية الطموحة.

وأضاف محمد غريب أن الشراكة مع البنك الأهلى المصرى فى تنفيذ هذا المشروع الرائد يعد تأكيدا على الدور المحورى الذى يقوم به معهد ليورون بوصفه شريكًا معتمدًا لشركة Cornerstone OnDemand فى مصر والمنطقة، حيث يتم من خلال هذه الشراكة تقديم منظومة متكاملة تجمع بين أفضل التقنيات العالمية والخبرة المحلية العميقة بما يكفل تطبيقا سلسا يراعى خصوصية البيئة المصرية ومتطلبات القطاع المصرفى ونحن نفخر بأن نكون جزءًا من هذا التحول التاريخى فى مسيرة أعرق بنوك مصر.

CIB يتعاون مع جامعة IE العالمية لتطوير القيادات فى مصر

عقد البنك التجارى الدولى مصر سى أى بى CIB -أكبر بنك قطاع خاص فى مصر- اتفاقية شراكة استراتيجية مع جامعة IE العالمية، فى خطوة تستهدف تعزيز و تطوير القيادات، والارتقاء ببرامج التعليم التنفيذي، ودعم مسارات النمو والتقدم المهنى فى السوق المصرية.

وتعكس هذه الاتفاقية رؤية مشتركة للاستثمار فى تنمية رأس المال البشري، وترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز التكامل بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال، ومن خلال توظيف الخبرات الأكاديمية العالمية إلى جانب الخبرات العملية المتخصصة، يسعى البنك التجارى الدولى مصر سى أى بى CIB وجامعة IE إلى إعداد جيل جديد من القادة المؤهلين لقيادة مسيرة النمو والتحول فى مصر والمنطقة.

وتجسد الشراكة التزامًا مشتركًا بدعم التعلّم مدى الحياة وتطوير الكفاءات المهنية والقيادات الواعدة، عبر تزويدها بالمهارات المستقبلية والمعارف المتخصصة اللازمة للنجاح فى اقتصاد قائم على الابتكار والتحول الرقمي.

ومن خلال الجمع بين الخبرة العميقة للبنك التجارى الدولى فى القطاع المالى والمصرفى والرؤية الأكاديمية العالمية لجامعة IE ونهجها الريادى فى التعليم التنفيذي، ستوفر الشراكة منظومة متكاملة لتبادل الخبرات، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز القدرات المؤسسية، بما يسهم فى إعداد جيل جديد من القادة القادرين على مواكبة التحولات المتسارعة فى بيئة الأعمال العالمية.

وبموجب الاتفاقية، يتعاون البنك التجارى الدولى وجامعة IE فى إطلاق وتنفيذ مجموعة من المبادرات النوعية الرامية إلى تنمية القدرات القيادية وتعزيز مسارات التطوير المهنى والتعلّم المستمر.

وتشمل هذه المبادرات برامج التعليم التنفيذي، وفعاليات تبادل المعرفة، والمحاضرات المتخصصة التى يقدمها خبراء دوليون وقادة من مختلف القطاعات، إلى جانب الشهادات المهنية وبرامج إعداد القيادات.

كما تمتد مجالات التعاون لتشمل المبادرات طويلة الأمد التى يتبناها البنك التجارى الدولى مصر سى أى بى CIB لدعم الشباب وتأهيلهم وتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لمستقبل العمل، وتسعى هذه الشراكة إلى بناء جسور فعالة بين المعرفة الأكاديمية والتطبيقات العملية، من خلال توفير تجارب تعليمية وتدريبية ترتبط مباشرة باحتياجات سوق العمل، ومن شأن ذلك تعزيز جاهزية الطلاب والمهنيين للتعامل مع المتغيرات المتسارعة فى بيئة الأعمال، وتمكينهم من تطوير الكفاءات المطلوبة للنجاح والتميز فى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

وقال محمد السنارى رئيس قطاع الموارد البشرية بالبنك التجارى الدولى مصر سى أى بى CIB: «تمثل هذه الشراكة خطوة استراتيجية نحو تعزيز منظومة تطوير المواهب والقيادات، حيث تجمع بين الخبرات العملية المتراكمة للبنك التجارى الدولى فى القطاع المالى والمصرفى والتميز الأكاديمى الذى تنفرد به جامعة IE».

«البنك الأهلى» يدعم مبادرة «من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية.. سنبقى سندًا»

أعلن البنك الأهلى المصرى عن المشاركة فى دعم المبادرة الإنسانية "من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية.. سنبقى سنداً"، التى ينفذها المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع الهلال الأحمر المصري، وذلك بهدف تقديم الدعم والمساندة للأشقاء الفلسطينيين.

وجاء ذلك بحضور محمد الأتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، والمستشارة أمل عمار رئيس المجلس القومى للمرأة، والدكتورة آمال إمام الرئيس التنفيذى لجمعية الهلال الأحمر المصري، وبمشاركة ممثلين عن الجهات المشاركة، إلى جانب فريق عمل التنمية المجتمعية بالبنك الأهلى المصرى ونخبة من موظفى البنك المتطوعين الذين حرصوا على المشاركة بفاعلية فى هذه المبادرة الإنسانية، وذلك تمهيداً لإرسال المساعدات ضمن القوافل الإنسانية المتجهة لدعم الأشقاء الفلسطينيين.

وصرح محمد الأتربى أن المشاركة فى هذه المبادرة تأتى ضمن دعم البنك لجهد الدولة والتى تشمل الجهود الإغاثية، والتى تعكس قيم التضامن التى يتميز بها الشعب المصري، مضيفا أن المساهمة فى مبادرة «من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية... سنبقى سندًا» تعكس التزام البنك بدوره المجتمعى وحرصه على المساهمة الفاعلة فى تخفيف المعاناة الإنسانية ودعم جهود الدولة المصرية فى تقديم المساعدات للأشقاء الفلسطينيين.

وأعرب الاتربى باعتزازه بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة والهلال الأحمر المصرى فى هذه المبادرة، التى تعكس قوة الشراكة بين مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع من أجل تحقيق رسالة إنسانية نبيلة، ونثمن كافة الجهود المبذولة لدعم المتضررين وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

وأوضحت دينا أبو طالب رئيس مجموعة التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلى المصرى أن مساهمة البنك فى هذه المبادرة تأتى من خلال تقديم دعم مالى بقيمة ٢ مليون جنيه للمساهمة فى توفير وتجهيز ١٠٠٠ كرتونة من المواد الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى دعم شاحنة المساعدات الإنسانية التى يتولى الهلال الأحمر المصرى إعدادها وتجهيزها تمهيدًا لتوجيهها إلى معبر رفح، وذلك فى إطار الجهود المصرية المتواصلة لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للأشقاء الفلسطينيين.

وأكدت المستشارة أمل عمار على أن هذه المبادرة، لا تحمل مساعدات فحسب، بل تحمل رسالة تضامن، تؤكد أن المرأة المصرية كانت وستظل سندًا لشقيقتها الفلسطينية، وأن مصر، قيادة وشعبا، تقف دائما إلى جانب أشقائها، انطلاقًا من مسؤوليتها التاريخية والإنسانية.

كما توجهت بخالص الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذى رسّخ نهجا مصريا ثابتا، يقوم على نصرة الإنسان، وجعل من دعم الأشقاء الفلسطينيين واجبا وطنيًا وأخلاقيًا، من خلال توجيهاته المستمرة بتقديم مختلف أشكال الدعم الإنسانى والإغاثي، وبذل كل الجهود الممكنة للتخفيف من معاناة المدنيين.

كما توجهت بخالص التقدير إلى السيدة الفاضلة الدكتورة انتصار السيسي، الرئيسة الشرفية لجمعية الهلال الأحمر المصري، لدعمها المتواصل للعمل الإنساني، وحرصها الدائم على تعزيز جهود الجمعية فى أداء رسالتها النبيلة، بما يجسد أسمى قيم الرحمة والتكافل.

وأضافت رئيس المجلس ان الدولة المصرية أثبتت أن مواقفها تجاه الأشقاء الفلسطينيين ليست مواقف عابرة، وإنما التزام راسخ، تترجمه جهودها السياسية والإنسانية والإغاثية، لتظل مصر دائما سندا للأشقاء، وحاملة لرسالة السلام والإنسانية.

وشددت على أن مبادرة "من المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية... سنبقى سندا" ليست مجرد عنوان لحملة، بل رسالة تعبر عن ضمير المرأة المصرية، التى تؤمن بأن العطاء مسؤولية، وأن التضامن قيمة، وأن الوقوف إلى جانب الأشقاء وقت المحن هو أصدق تعبير عن إنسانيتنا المشتركة.

كما صرّحت الدكتورة آمال إمام بأن إطلاق قافلة "دعم المرأة المصرية لشقيقتها الفلسطينية" يمثل تجسيداً متميزاً للشراكة الوطنية بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفى ومنظمات العمل الأهلي، معربةً عن اعتزازها بانضمام البنك الأهلى المصرى كأول بنك يساهم فى قوافل "زاد العزة"، وهو ما يعكس الدور الوطنى للمؤسسات الاقتصادية فى دعم الجهود الإنسانية المصرية.

وأضافت أن القافلة التى تم تجهيزها بمشاركة متميزة من متطوعى الهلال الأحمر وموظفى البنك، لا تقتصر على كونها مساعدات عينية، بل تحمل رسالة تضامن تؤكد أن مصر، قيادةً وشعباً ومؤسسات، ستظل دائماً سنداً للشعب الفلسطينى فى مواجهة محنته، مشيرة إلى مواصلة الهلال الأحمر المصرى العمل مع كافة شركائه لضمان وصول المساعدات وفقاً للمبادئ الإنسانية بما يرسخ دور مصر الريادى فى الاستجابة للأزمات الإنسانية.

قبل صرف الشريحة السابعة بقيمة 1.6 مليار دولار..

الوصايا السبع من صندوق النقد لمصر

كتبت- منال عمر

مع اقتراب مصر من الحصول على الشريحة السابعة من قرض صندوق النقد الدولي، بقيمة تقارب ١,٦ مليار دولار، تتجه الأنظار إلى الرسائل التى حملها بيان بعثة الصندوق عقب التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة السابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والتى تعد تمهيدًا لعرض الملف على مجلس إدارة الصندوق لاعتماد صرف التمويل الجديد.

ورغم أن البيان تضمن إشادة واضحة بأداء الاقتصاد المصرى خلال الأشهر الماضية، فإنه حمل أيضًا مجموعة من التوصيات التى اعتبرها الصندوق ضرورية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادى واستكمال مسار الإصلاح، فى ظل استمرار التحديات العالمية والإقليمية.

وبحسب ما قاله، فإنه حال موافقة مجلس الإدارة، ستحصل مصر على نحو ١,٥ مليار دولار ضمن برنامج التسهيل الممدد، بالإضافة إلى نحو ١٣٦ مليون دولار فى إطار آلية المرونة والاستدامة، ليصل إجمالى التمويلات التى حصلت عليها مصر من البرنامجين إلى نحو ٧,٢ مليار دولار.

إشادة بأداء الاقتصاد المصري

استهل صندوق النقد بيانه بالإشارة إلى أن الاقتصاد المصرى أظهر قدرًا من الصمود أمام تداعيات الحرب فى الشرق الأوسط، معتبرًا أن تأثير الأزمة جاء «محدودًا نسبيًا»، بفضل الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى توقيت مناسب.

وأوضح الصندوق أن من بين هذه الإجراءات تعديل أسعار الوقود والكهرباء، وترشيد استهلاك الطاقة داخل الجهات الحكومية، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، إلى جانب زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا، وهو ما ساعد على احتواء الضغوط الخارجية والمالية.

كما لفت إلى أن الاقتصاد حقق نموًا قويًا بلغ ٥٪ خلال الربع الثالث من العام المالي، بينما وصل متوسط النمو خلال الأشهر التسعة الأولى إلى ٥,٢٪، وهى معدلات اعتبرها الصندوق إيجابية فى ظل الظروف الإقليمية والدولية.

وأشار كذلك إلى أن الاحتياطيات الدولية ظلت مستقرة بصورة عامة حتى نهاية مارس ٢٠٢٦، بينما ساهمت عودة التدفقات الاستثمارية إلى الأسواق الناشئة، بعد الإعلان عن الاتفاق الأمريكى الإيراني، فى تعويض جانب كبير من الضغوط التى تعرض لها الجنيه المصرى مع بداية التوترات الإقليمية.

أولًا.. استمرار مرونة سعر الصرف

أولى الرسائل التى ركز عليها صندوق النقد كانت ضرورة الحفاظ على مرونة سعر الصرف، مؤكدًا أن التجربة الأخيرة أثبتت أن الجنيه المرن كان قادرًا على امتصاص الصدمات الناتجة عن خروج بعض الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح الصندوق أن مرونة سعر الصرف ينبغى أن تظل خط الدفاع الأول أمام أى اضطرابات خارجية، سواء كانت مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية أو تحركات رؤوس الأموال أو تقلبات الأسواق العالمية.

ويعكس هذا التوجه استمرار التزام مصر بنظام سعر الصرف المرن، باعتباره أحد أهم شروط برنامج الإصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع الصندوق.

ثانيًا.. الإبقاء على السياسة النقدية المتشددة

ورغم تراجع التضخم مقارنة بذروته خلال العامين الماضيين، فإن صندوق النقد يرى أن الضغوط السعرية لم تنته بعد.

وأشار البيان إلى أن معدل التضخم فى المدن بلغ ١٤,٦٪ خلال مايو، مع توقعات بارتفاعه إلى نحو ١٥,٨٪ بنهاية العام المالي، نتيجة تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، وانعكاسات انخفاض قيمة العملة خلال فترة الحرب، بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى.

لذلك، أوصى الصندوق البنك المركزى المصرى بالاستمرار فى اتباع سياسة نقدية متشددة، لضمان احتواء التضخم ومنع انتقال آثار زيادة أسعار الطاقة إلى باقى أسعار السلع والخدمات.

ثالثًا.. الحفاظ على الانضباط المالي

وأشاد صندوق النقد بالأداء المالى للحكومة خلال العام المالى الحالي، مؤكدًا أن الإيرادات الضريبية تجاوزت المستهدف، كما حققت الدولة فائضًا أوليًا أعلى من المخطط.

ويتوقع الصندوق أن يرتفع الفائض الأولى إلى نحو ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى الجديد، وهو ما اعتبره عنصرًا أساسيًا لضمان استمرار انخفاض الدين العام.

وأكد أن الحفاظ على هذا المستوى من الانضباط المالى يمثل أحد أهم أدوات تعزيز الثقة فى الاقتصاد المصرى خلال السنوات المقبلة.

رابعًا.. زيادة الإيرادات الضريبية دون إثقال المواطنين

ومن بين أهم التوصيات التى وردت فى البيان، ضرورة مواصلة جهود تعبئة الإيرادات المحلية عبر توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة الإدارة الضريبية.

وأوضح الصندوق أن هذه الجهود بدأت تؤتى ثمارها بالفعل، حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة الضرائب إلى الناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,٢٪ خلال العام الحالي.

وأشار إلى أن نسبة الضرائب فى مصر لا تزال أقل من العديد من الأسواق الناشئة، ما يعنى وجود مساحة لتحسين الحصيلة الضريبية من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمى وتطوير الإدارة الضريبية، وليس بالضرورة عبر فرض ضرائب جديدة.

خامسًا.. خفض الدين العام

وأكد صندوق النقد أن إدارة الدين العام ستظل من أكبر أولويات الحكومة خلال المرحلة المقبلة.

وأشار إلى أهمية تنفيذ خطة خفض احتياجات التمويل بنحو ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال العامين الماليين الحالى والمقبل، من خلال إطالة آجال استحقاق أدوات الدين، وتنفيذ عمليات لإدارة الالتزامات، والاستفادة من حصيلة برنامج التخارج من الأصول.

ويرى الصندوق أن هذه الخطوات ستساهم فى تقليل المخاطر المالية وتعزيز استدامة الدين العام على المدى المتوسط.

سادسًا.. الإسراع فى الإصلاحات الهيكلية

وشدد الصندوق على أن النمو المستدام لا يمكن أن يتحقق دون دور أكبر للقطاع الخاص.

ولهذا طالب صندوق النقد بالإسراع فى تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، مع تسريع برنامج الطروحات الحكومية، وتقليص وجود الدولة فى القطاعات التى سبق الإعلان عن خروجها منها.

كما دعا إلى تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة، وتبسيط الإجراءات، ورفع مستويات الشفافية والحوكمة، بما يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل جديدة.

سابعًا.. توسيع الحماية الاجتماعية

ورغم إشادة الصندوق بالإجراءات التى اتخذتها الحكومة لحماية الفئات الأكثر احتياجًا، فإنه أكد أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع برامج الدعم النقدى وزيادة كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي.

وأوضح أن استمرار الإصلاحات الاقتصادية يجب أن يتزامن مع توفير حماية أكبر للأسر محدودة الدخل، لضمان تخفيف آثار ارتفاع الأسعار والإجراءات الإصلاحية.

مخاطر لا تزال قائمة

ورغم التقييم الإيجابي، أكد صندوق النقد أن الاقتصاد المصرى لا يزال يواجه عددًا من المخاطر الخارجية.

وأشار إلى أن أى تصاعد جديد فى التوترات الجيوسياسية أو ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا قد يؤدى إلى زيادة الضغوط التضخمية، وتشديد الأوضاع المالية، والتأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وفى المقابل، يرى الصندوق أن تحسن الأوضاع الإقليمية وهدوء التوترات قد يسهمان فى دعم ثقة المستثمرين، وزيادة التدفقات الرأسمالية، وتحسين الأداء الاقتصادي.

ويمثل الاتفاق على مستوى الخبراء خطوة مهمة نحو صرف الشريحة السابعة، إلا أن دخول التمويل إلى الخزانة المصرية يظل مرهونًا بموافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولى خلال الفترة المقبلة.

وفى الوقت نفسه، تؤكد الرسائل الواردة أن الصندوق ينظر بإيجابية إلى أداء الاقتصاد المصري، لكنه يعتبر أن الحفاظ على هذا المسار يتطلب استمرار تنفيذ الإصلاحات بنفس الوتيرة، خاصة فى ملفات مرونة سعر الصرف، والسياسة النقدية، وضبط المالية العامة، وخفض الدين، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية، باعتبارها الركائز الأساسية لتحقيق نمو اقتصادى أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

بالشراكة مع «إى فاينانس»..

«بنك مصر» يتعاون مع وزارة العدل لميكنة سداد الرسوم القضائية إلكترونيًا

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع وزارة العدل، بالتعاون مع شركة «إى فاينانس»، بشأن الربط بالمنصة الإلكترونية الجديدة للوزارة، والتى تستهدف ميكنة سداد المطالبات القضائية والنفقات ومصاريف التقاضى عن بُعد بمختلف المحاكم على مستوى الجمهورية.

وشهد توقيع البروتوكول الأستاذ حسام عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذى لبنك مصر، والمستشار أحمد طلبة، مساعد وزير العدل لقطاع المحاكم والمطالبات، والمهندس حسام الجولي، الرئيس التنفيذى لشركة «إى فاينانس»، بحضور عدد من قيادات الجهات الثلاث.

ويهدف التعاون إلى تسهيل إجراءات التقاضى وتخفيف التكدس داخل المحاكم، من خلال إتاحة خدمات السداد الإلكترونى للرسوم والمطالبات القضائية دون الحاجة إلى التواجد الفعلى بالمحاكم، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمى ورفع كفاءة الخدمات الحكومية.

وأكد المستشار محمود حلمى الشريف، وزير العدل، أن الدولة تسعى إلى حوكمة المنظومة المالية القضائية بما يضمن كفاءة تحصيل مستحقات الخزانة العامة وأموال المتقاضين، مشيرًا إلى أن المنظومة الجديدة تعتمد على قنوات دفع وتحصيل إلكترونية مؤمنة وفقًا للمعايير المعتمدة من البنك المركزى المصري.

وأوضح أن توفير نحو مليون منفذ للدفع الإلكترونى بالتعاون مع القطاع المصرفى والشركات الوطنية يمثل نقلة نوعية فى تطوير الخدمات القضائية، حيث يتيح للمواطنين سداد الالتزامات القضائية ونفقات محاكم الأسرة، بل وتقسيطها عبر الجهاز المصرفى بسهولة ومن أى مكان داخل الجمهورية.

من جانبه، أكد حسام عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذى لبنك مصر، أن البروتوكول يأتى فى إطار دعم البنك لجهود الدولة فى التحول الرقمى وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، مشيرًا إلى استمرار البنك فى التوسع بالشراكات التى تدعم استخدام وسائل الدفع الإلكترونى وتوفير حلول مصرفية مبتكرة تسهم فى تسهيل المعاملات المالية.

كما شدد على حرص بنك مصر على المشاركة فى المبادرات والمشروعات التنموية التى تعزز جودة الخدمات وتدعم أهداف التنمية المستدامة.

بدوره، أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى فاينانس»، استمرار الشركة فى تطوير وتشغيل حلول الدفع والتحصيل الإلكترونى للجهات الحكومية، بما يسهم فى رفع كفاءة الأداء الحكومى ودعم التحول الرقمي.

وأشار المهندس حسام الجولي، الرئيس التنفيذى للشركة، إلى أن التعاون مع وزارة العدل وبنك مصر يمثل خطوة جديدة نحو تعزيز منظومة المدفوعات الرقمية الحكومية، لافتًا إلى أن المنصة الإلكترونية الجديدة ستوفر تجربة رقمية متكاملة للمتقاضين عبر إتاحة سداد الرسوم والمطالبات القضائية إلكترونيًا بسهولة وأمان، بما يوفر الوقت والجهد ويحد من التكدس داخل المحاكم.

بنك قناة السويس يطلق المرحلة الثانية من برنامج «مشروع حياة أفضل»

أطلق بنك قناة السويس المرحلة الثانية من البرنامج "مشروع حياة أفضل"، والتى تستهدف تأهيل ١٠ غارمات مستفيدات من البروتوكول بمحافظة المنيا، فى إطار الحرص على تعزيز جهود التمكين الاقتصادى للفئات الأولى بالرعاية، واستكمالاً لبروتوكول التعاون الذى موّله بنك قناة السويس العام الماضى لفك كرب عدد ٢٦ سيدة غارمة، بالتعاون مع مؤسسة المصرى للتنمية والتعليم،

من خلال القيام بتمويل شراء ماكينات خياطة ومعدات ومواد خام وبرنامج تدريبى مُتخصص، لتمكينهن من إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة، تساهم فى تحقيق الاستقلال المالى لهن ولأسرهن، ومن المتوقع أن يمتد أثر المشروع ليشمل نحو ٥٠ مستفيدًا بصورة غير مباشرة من أفراد أسرهن، وذلك انطلاقًا من حرص البنك على استكمال رحلة الدعم من مرحلة فك الكرب إلى مرحلة التمكين الاقتصادي.

تضمن مشروع "حياة أفضل" تمويل بنك قناة السويس لتوفير مجموعة متكاملة من المعدات ومستلزمات التشغيل لكل مستفيدة، تشمل ماكينة خياطة، وماكينة أوفر، ومكواة بخار، بالإضافة إلى الأقمشة والخيوط والمقصات وأدوات القياس والخامات الأساسية لبدء النشاط، بما يضمن تحويل التدريب إلى مشروع فعلى بما يُعزز من الأثر التنموى والاجتماعى للمبادرة.

استمر البرنامج التدريبى لمدة ٤٠ يومًا فى مجال التفصيل والخياطة، بهدف تزويدهن بالمهارات الفنية والعملية اللازمة لإدارة مشروعاتهن الخاصة بما يتوافق مع احتياجات السوق، وشمل البرنامج التدريبى عددًا من المحاور التطبيقية المتخصصة، ومن بينها استخدام ماكينات الخياطة المتعددة، وإعداد وتنفيذ الباترون، وذلك لتمكين المتدربات من البدء فى العمل والإنتاج فور انتهاء فترة التدريب.

وتوجت المرحلة الثانية من المشروع بتنظيم احتفالية لتسليم المستفيدات المعدات والخامات اللازمة لبدء مشروعاتهن، إلى جانب تمكينهن من فتح حسابات بنكية، ليقوم البنك بإيداع مبالغ رمزية بها، فضلاً عن تنظيم جلسة توعوية لتعريف المستفيدات بالخدمات والمنتجات المصرفية التى يُقدمها البنك، بما يُساهم فى تعزيز ثقافتهن المالية وتمكينهن من إدارة أموالهن بسهولة. كما تم توزيع هدايا على المتدربات بهدف تقديم الدعم النفسى وتعزيز التواصل الإيجابى معهن.

وقالت نور الزيني، رئيس قطاع الشمول المالي، الاتصال المؤسسي، والمسئولية المجتمعية ببنك قناة السويس: "نحرص فى بنك قناة السويس على تبنى مبادرات تنموية تحقق أثرًا يتجاوز الدعم المباشر إلى بناء القدرات وخلق فرص للتمكين الاقتصادي، ومن هذا المنطلق واستكمالاً لما بدئنا فى المرحلة الأولى فى البرنامج" بالتعاون مع مؤسسة المصرى للتنمية والتعليم، جاءت المرحلة الثانية "مشروع حياة أفضل" لتجسد رؤية البنك فى تحويل المبادرات المجتمعية إلى فرص تخلق قيمة وأثر طويل الأجل فى حياة المستفيدات وأسرهن".

وأضافت "الزيني": "ويُمثل هذا المشروع جزءًا من برنامج متكامل لا يتوقف عند توفير المعدات والتدريب، بل يمتد إلى مرحلة ثالثة تستهدف دعم استدامة المشروعات من خلال تسويق منتجات المستفيدات، وربطهن بفرص لترويج منتجاتهن فى المعارض المختلفة، إلى جانب تنفيذ برامج لمحو الأمية، بما يُعزز قدراتهن على إدارة مشروعاتهن بكفاءة".

«البنك الأهلى» يوقع اتفاقيتين تمويل بقيمة 50 مليون يورو

وقع البنك الأهلى المصرى اتفاقيتى تمويل بقيمة ٥٠ مليون يورو ومنحة بقيمة ٤ مليون يورو ضمن برنامج التمويل الزراعى المستدام (SASME ٢)، وذلك على هامش الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على الشراكة بين الوكالة الفرنسية للتنمية ومصر، فى إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD).

وتهدف الاتفاقيتين إلى دعم جهود تطوير القطاع الزراعى المصرى من خلال توفير حلول تمويلية مخصصة لصغار المزارعين والجمعيات التعاونية والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة فى القطاع الزراعى وكذا الشركات الخاصة بالصناعات الغذائية وسلاسل الامداد المتعلقة بها، بما يسهم فى تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى ودعم النمو الاقتصادى المستدام.

كما تتضمن الاتفاقية منحة ومساعدة فنية بإجمالى قيمة ١٥ مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبى ويديرها الوكالة الفرنسية للتنمية لدعم مختلف الأطراف المعنية بالتمويل الزراعى المستدام، بما فى ذلك البنوك والجهات التنظيمية والمشروعات المستفيدة، بما يعزز من كفاءة واستدامة المنظومة التمويلية للقطاع الزراعي.

عقب التوقيع أكد محمد الأتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، أن هذه الاتفاقية تأتى فى إطار الدور الريادى الذى يقوم به البنك فى دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، مشيراً إلى أن البنك يولى اهتماماً كبيراً بتعزيز مفاهيم الاستدامة والشمول المالى من خلال توفير برامج تمويلية تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف الأتربى أن التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية يمثل نموذجاً ناجحاً للشراكة مع مؤسسات التنمية الدولية، حيث يسهم فى إتاحة فرص تمويلية مبتكرة تدعم المزارعين والمشروعات الزراعية على امتداد سلسلة القيمة الزراعية، بدءاً من مستلزمات الإنتاج وحتى التخزين والتصنيع.

مؤكدا ان البرنامج يسهم أيضا فى تسريع التحول نحو نموذج زراعى أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على المنافسة، فضلاً عن دعم التكيف مع التغيرات المناخية وخلق فرص عمل مستدامة بالمجتمعات الريفية.

القيمة الحقيقية تبدأ بعد تسليم الوحدات..

«جودة الحياة» ترسم «ماكيت جديد» للسوق العقارى

كتب - أدهم عبدالفتاح:

يشهد القطاع العقارى المصرى تحولًا ملحوظًا فى معايير المنافسة وتقييم المشروعات، مع تزايد اهتمام العملاء بجودة التشغيل والإدارة واستدامة الخدمات، إلى جانب جودة البناء والتصميم. ويرى خبراء القطاع أن المرحلة المقبلة ستفرض نموذجًا جديدًا يعتمد على إدارة تجربة الحياة داخل المشروعات، باعتبارها العامل الأهم فى الحفاظ على قيمة الأصول العقارية وتعزيز رضا العملاء، فى ظل سوق أكثر نضجًا وتنافسية.

واتفق المطورون على أن مستقبل التطوير العقارى لن يقاس بعدد الوحدات المباعة أو ضخامة المشروعات فحسب، وإنما بقدرة الشركات على تقديم منظومة تشغيل احترافية تضمن استدامة الخدمات، وترفع جودة الحياة، وتحافظ على قيمة الأصول، بما يعزز ثقة العملاء ويواكب تطور متطلبات السوق العقارى المصري.

وفى هذا الإطار، أكد عمر هشام، رائد الأعمال فى قطاعى التطوير العقارى والضيافة، أن السوق العقارى المصرى يشهد تحولا جوهريًا فى مفهوم القيمة الحقيقية للعقار، مشيرًا إلى أن المرحلة المقبلة لن تعتمد فقط على جودة التشييد أو حجم المشروعات، وإنما على كفاءة التشغيل، واستدامة الإدارة، وجودة الخدمات، وقدرة المشروع على تقديم تجربة معيشية متكاملة ومستدامة.

وأوضح هشام أن السوق ظل لسنوات طويلة يركز على عناصر مثل الموقع، والمساحات، والتصميمات، وسرعة المبيعات، بينما أصبح العميل اليوم أكثر اهتمامًا بجودة الحياة داخل المشروع، وكفاءة التشغيل والصيانة، واستقرار مستوى الخدمات، واستمرارية التجربة السكنية على المدى الطويل.

وقال إن تقييم المشروعات لم يعد يعتمد فقط على قوة البناء أو حجم المبيعات، بل أصبح مرتبطًا بقدرة المشروع على الحفاظ على جودة التجربة، وتحقيق رضا العملاء، وتعزيز قيمة الأصول العقارية مع مرور الوقت.

وأضاف أن جزءًا من السوق لا يزال يتعامل بعقلية تقليدية تعتبر أن دور المطور ينتهى بمجرد تسليم الوحدة، فى حين أن متطلبات العملاء تغيرت بشكل كبير، وأصبحت تشمل سهولة الحياة اليومية، والخدمات ذات الطابع الفندقي، وجودة الإدارة والتشغيل المستدام.

وأشار إلى أن العديد من المشروعات تحقق نجاحًا كبيرًا عند الإطلاق، لكنها تواجه لاحقًا تحديات تتعلق بجودة التشغيل والصيانة واستمرارية الخدمات، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على قيمة المشروع وثقة العملاء.

وأكد أن التحدى الحقيقى أمام شركات التطوير العقارى أصبح يتمثل فى بناء منظومة تشغيل احترافية قادرة على الحفاظ على جودة المشروع لسنوات طويلة، من خلال إدارة فعالة، ومعايير خدمة ثابتة، وصيانة مستدامة، وتجربة معيشية متكاملة.

وأضاف أن الخدمات داخل المشروعات العقارية لم تعد عنصرًا رفاهيًا أو مجرد وسيلة تسويقية، بل أصبحت أحد أهم عناصر خلق القيمة، وتعزيز رضا العملاء، والحفاظ على قيمة الأصول العقارية، شريطة أن تستند إلى منظومة تشغيل احترافية.

وأكد عمر هشام، أن المنافسة المقبلة بين شركات التطوير العقارى ستكون على جودة الحياة التى تقدمها المشروعات، وليس فقط على حجمها أو جودة تنفيذها، قائلًا: «مستقبل العقار لن يُبنى على التشييد فقط، بل على التشغيل، لأن العملاء لم يعودوا يبحثون عن مبانٍ أفضل فقط، وإنما عن حياة أفضل داخل هذه المباني.»

وقال إسلام رجب، رئيس مجلس إدارة شركة المستر للحلول العقارية، إن السوق العقارى يشهد بالفعل تحولًا فى أولويات العملاء، حيث أصبحت جودة التشغيل والإدارة والخدمات عنصرًا رئيسيًا فى اتخاذ قرار الشراء، مؤكدًا أن الشركات التى تستثمر فى منظومات إدارة وتشغيل احترافية ستكون الأكثر قدرة على الحفاظ على قيمة مشروعاتها وتحقيق استدامة النمو.

وأكد محمد سعيد، الخبير العقاري، أن السوق يتجه إلى مرحلة أكثر نضجًا، لم يعد فيها التميز مرتبطًا فقط بالتصميم أو الموقع، وإنما بكفاءة إدارة المشروع بعد التسليم، مشيرًا إلى أن نجاح المطور العقارى مستقبلًا سيقاس بقدرته على توفير تجربة سكنية متكاملة ومستدامة تضمن الحفاظ على قيمة العقار وتعزيز ثقة العملاء على المدى الطويل.

«تطوير مصر» تدعم منظومة ريادة الأعمال والمبتكرين بـ«مسابقة الإبداع»

اختتمت شركة تطوير مصر، النسخة السابعة من مسابقة تطوير مصر للإبداع، حيث تأهل ٧ متسابقين إلى المرحلة النهائية من المسابقة، واستعرض المتسابقون حلولهم المبتكرة أمام لجنة التحكيم بدءًا من الفكرة ووصولًا إلى التطبيق العملي.

وجاء تنظيم النسخة السابعة بالشراكة مع جوائز مصر لريادة الأعمال (EEA)، فى إطار تكامل الجهود لدعم منظومة ريادة الأعمال فى مصر، وإتاحة فرص أكبر للمبتكرين ورواد الأعمال للتواصل مع المستثمرين والخبراء، وتسريع تحويل الأفكار الواعدة إلى مشروعات قابلة للتطبيق.

وضمت لجنة التحكيم نخبة من الخبراء والمتخصصين فى مجالات ريادة الأعمال والابتكار والاستثمار والتطوير العقاري، حيث شارك فى مراجعة وتقييم المشروعات المتأهلة كل من أحمد شلبي، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، و دينا شريف، المدير التنفيذى لـ MIT Kuo Sharper Center for Prosperity & Entrepreneurship، وعلى مختار، الرئيس التنفيذى لشركة بلتون لرأس المال المخاطر، ومحمد فهمي، الشريك المؤسس والمدير التنفيذى للتكنولوجيا والأبحاث لشركة iVolution AI by LOGIC.

وتولّت اللجنة مراجعة وتقييم المشروعات المتأهلة وفق مجموعة من المعايير، شملت مدى ابتكار الفكرة، وقابليتها للتطبيق، وإمكانات النمو والتوسع، ومدى مساهمتها فى تقديم حلول عملية تدعم القطاعات والمجالات المختلفة.

وأسفرت النتائج عن تتويج ثلاثة فائزين، حيث فاز Nubrik فى فئة Ideation، وحصل على جائزة بقيمة ٤٠٠ ألف جنيه مصري، إلى جانب برنامج تدريبى متخصص تقدمه رضوى رستم، المؤسس والرئيس التنفيذى لشركة Handover، بهدف تمكينه من تطوير فكرته وتحويلها إلى مشروع قابل للتطبيق والنمو. كما فاز كل من Pro Tile وSolar Sector فى فئة MVP، وحصل كل منهما على جائزة بقيمة ٦٠٠ ألف جنيه مصري.

ولم يقتصر الدعم على الجانب المالي، بل امتد ليشمل الإرشاد العملى ونقل الخبرات وفرص التواصل مع الشركاء والخبراء، بما يدعم تحويل الأفكار إلى مشروعات قابلة للتوسع، مع إتاحة فرص تعاون مستقبلية مع تطوير مصر كما حدث فى النسخ السابقة.

ويجسد اختيار المشروعات الفائزة تنوع الحلول الابتكارية التى تستهدف مواجهة تحديات حقيقية فى قطاعات البناء والاستدامة والزراعة، بما يعكس الإمكانات الواعدة لرواد الأعمال فى تقديم حلول ذات أثر اقتصادى وبيئى مستدام.

فقد طورت Nubrik حلولًا لإعادة تدوير مخلفات البناء والهدم وتحويلها إلى مواد بناء صديقة للبيئة، بما يدعم مبادئ الاقتصاد الدائرى والتنمية العمرانية المستدامة. فيما تقدم Pro Tile حلولًا مبتكرة لإعادة تدوير مخلفات الرخام والجرانيت وتحويلها إلى واجهات خارجية خفيفة الوزن وعالية الكفاءة، تسهم فى تحسين العزل الحرارى للمباني، وخفض تكاليف التنفيذ، وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة. أما Solar Sector، فتقدم منصة رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعى تساعد المزارعين على التحول إلى أنظمة الرى بالطاقة الشمسية، من خلال تقييم احتياجاتهم وربطهم بالموردين المعتمدين وتوفير الدعم الفني، بما يسهم فى تعزيز الاعتماد على حلول الطاقة النظيفة فى القطاع الزراعي.

وقال الدكتور أحمد شلبي، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر: نؤمن فى تطوير مصر بأن الابتكار لا يبدأ بالأفكار وحدها، بل بالأشخاص القادرين على تحويل تلك الأفكار إلى حلول تُحدث أثرًا حقيقيًا. ومن هذا الإيمان أطلقنا مسابقة تطوير مصر للإبداع عام ٢٠١٧، ليس باعتبارها مسابقة تقليدية، وإنما منصة متكاملة لاكتشاف المبتكرين، وتمكين رواد الأعمال، وربط الأفكار الواعدة بفرص التطبيق الفعلى داخل السوق. وعلى مدار سبع نسخ، أثبتت المسابقة أن الاستثمار الحقيقى يبدأ بالاستثمار فى الإنسان قبل المشروع.

وأضاف أن تمكين المبتكرين ورواد الأعمال هو الطريق لبناء مجتمعات أكثر استدامة، وقطاع عقارى أكثر ابتكاراً، ومستقبل يُصنع بالتعاون بين رواد الأعمال، والتكنولوجيا، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية.

إعادة هيكلة ملكية «مصر إيطاليا القابضة» بعد استحواذ خالد العسال وأولاده

أعلنت مصر إيطاليا القابضة للاستثمارات المالية وشركاتها التابعة عن إتمام استحواذ كل من خالد العسال، ومحمد خالد العسال، وكريم خالد العسال على ١٠٠٪ من أسهم الشركة.

مركز تسوية المنازعات بوزارة الاستثمار يقود عملية الوساطة لاتفاقية تسوية بين المساهمين بشركة مصر إيطاليا القابضة

وتضم الشركة عددًا من الكيانات التابعة، هي: مصر إيطاليا للاستثمار العقاري، ومصر إيطاليا للإنشاء والتعمير، ومصر إيطاليا للتنمية العمرانية، ومصر إيطاليا البحر الأحمر للمشروعات السياحية، والشرق الأوسط رأس الحكمة للاستثمار السياحي.

تتدرج تحت هذه الكيانات محفظة متنوعة من المشروعات السكنية والتجارية والفندقية والساحلية على مساحة ٦ ملايين متر مربع، وتتجاوز استثماراتها نحو ١٠٠ مليار جنيه مصري، وتشمل: جاردن ٨، ولا نوفا فيستا، وكايرو بيزنس بارك فى القاهرة الجديدة، وكاى السخنة فى البحر الأحمر، وسولارى فى رأس الحكمة، والبوسكو، وفينشي، وفينشى ستريت فى العاصمة الجديدة، والبوسكو سيتى فى مستقبل سيتي، مما يمهد الطريق أمام مرحلة جديدة من النمو، تستند إلى استراتيجية أكثر تكاملًا ووضوحًا، وتدعم قدرة الشركة على التوسع ورفع كفاءتها المؤسسية خلال المرحلة المقبلة.

وفى هذا الإطار، تم استكمال كافة الإجراءات الخاصة بتخارج كل من هانى العسال، وأولاده من شركة مصر إيطاليا القابضة، وفى المقابل، تم استكمال إجراءات تخارج كل من خالد العسال وأولاده من شركة موسى كوست للتنمية السياحية، المالكة لمنتجع موسى كوست برأس سدر، عيون موسى.

وأشارت الشركة فى بيان لها إلى أن هذا الاستحواذ يؤكد ثقتها الراسخة فى مرونة سوق العقارات المصرى وإمكاناته الواعدة، ويضمن تحقيق استقرار طويل الأجل، مع الالتزام بتقديم مشروعات مميزة تسهم فى تقدم الاقتصاد المصرى وتحسين جودة حياة المجتمعات.

وفى خطوة أولى لتعظيم أثر هذا الاستحواذ، أعلنت الشركة عن تخصيص ميزانية استثمارية تقدر بنحو ٨ مليارات جنيه خلال العام الحالي، بهدف تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات، والوفاء بالالتزامات القائمة، ودعم خطط الشركة للمرحلة المقبلة.

كما تعمل مصر إيطاليا العقارية على تطوير نموذجها التشغيلى من خلال توظيف حلول رقمية متقدمة، ورفع كفاءة العمليات، بما يسهم فى تحسين تجربة العملاء وتعزيز قدرة الشركة على تنفيذ مشروعاتها وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة.

وقد تمت صفقة الاستحواذ بمشاركة مكتب معتوق بسيونى وحنّاوي، والدكتور هانى سرى الدين، إلى جانب شركة EFG Hermes.

اقتراح جديد للتمويل العقارى يعيد الطبقة المتوسطة إلى قلب السوق

أكد عمر الطيبى، الرئيس التنفيذى لشركة ذا لاند ديفلوبرز (TLD) وعضو غرفة صناعة التطوير العقارى باتحاد الصناعات، أن المقترح الذى تقدمت به الغرفة لإطلاق مبادرة للتمويل العقارى الميسر لشرائح الإسكان المتوسط، والذى لا يزال قيد الدراسة، يمثل خطوة استراتيجية من شأنها توسيع قاعدة العملاء وتحفيز الطلب الحقيقى داخل السوق العقارى المصري، فى ظل المتغيرات الاقتصادية التى شهدها القطاع خلال السنوات الأخيرة.

وقال الطيبى إن شريحة متوسطى الدخل تمثل "العمود الفقري" وصمام أمان السوق العقاري، باعتبارها الكتلة الأكبر من أصحاب الطلب الحقيقى على السكن والاستقرار، وليس الاستثمار أو المضاربة، مشيراً إلى أن تراجع قدرتها الشرائية خلال الفترة الماضية لا يعكس انخفاضاً فى الطلب، وإنما يمثل "طلباً مؤجلاً" ينتظر حلولاً تمويلية مناسبة.

وأوضح أن المبادرة المقترحة ستسهم فى إعادة التوازن إلى السوق من خلال تحويل الأعباء الإيجارية إلى أقساط تمويلية طويلة الأجل تتيح للمواطنين امتلاك وحدات سكنية، بما يعزز الاستقرار الاجتماعى ويحفز حركة المبيعات.

وأشار إلى أن السوق العقارى واجه تحديات كبيرة خلال السنوات الماضية، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف التطوير والإنشاء، وهو ما انعكس على أسعار العقارات، بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأعباء المعيشية على المواطنين، خاصة شريحة متوسطى الدخل.

وأضاف أن الهدف الرئيسى من المبادرة يتمثل فى تقليص الفجوة بين القدرة الشرائية للعملاء وأسعار الوحدات، عبر تعزيز دور البنوك وشركات التمويل العقاري، بحيث تصبح المؤسسات المالية شريكاً رئيسياً فى توفير التمويل طويل الأجل، بدلاً من تحميل المطورين وحدهم مسؤولية تقديم التسهيلات.

وأكد الطيبى أن قطاع التمويل العقارى فى مصر لا يزال يمتلك فرصاً كبيرة للنمو، موضحاً أنه رغم تجاوز حجم المبيعات العقارية السنوية حاجز ٢ تريليون جنيه، فإن نسبة العمليات التى تتم من خلال التمويل العقارى لا تتجاوز ٢٪ إلى ٣٪ فقط، وهو ما يعكس الحاجة إلى توسيع نطاق التمويل وزيادة مساهمته فى دعم نمو القطاع.

وفيما يتعلق بمخاوف التعثر، أوضح أن أنظمة التمويل العقارى الحديثة تعتمد على فترات سداد تمتد إلى ٢٠ و٢٥ وحتى ٣٠ عاماً، بما يخفف قيمة الأقساط الشهرية ويرفع القدرة على السداد، مؤكداً أن معدلات التعثر فى السوق المصرية لا تزال ضمن الحدود الآمنة، وتتراوح بين ٣٪ و٤٪ سنوياً، وهو ما يعكس متانة السوق وقدرته على استيعاب توسع أكبر فى التمويل العقاري.

ودعا الطيبى إلى تعزيز التعاون بين البنوك والمطورين لتطوير منتجات تمويلية أكثر مرونة تتناسب مع طبيعة دخول الطبقة المتوسطة، مع تبسيط إجراءات منح الائتمان والاعتراف بمصادر الدخل غير التقليدية، مثل أصحاب المهن الحرة والعاملين لحسابهم الخاص، بما يضمن وصول التمويل إلى مستحقيه الحقيقيين ويدعم استدامة نمو السوق العقاري.

حجوزات Creekview بالقاهرة الجديدة من «ماونتن فيو» تتجاوز 20 مليار جنيه

أعلنت ماونتن فيو عن وصول حجوزات مشروعها السكنى الجديد «Creekview» بالقاهرة الجديدة لأكثر من ٢٠ مليار جنيه. يمتد Creekview على مساحة ١٢٠ فدانًا، ويعتمد على مفهوم Creek Living الذى يتضمن تصميمًا مبتكرًا يجمع بين المسطحات المائية، والمساحات المفتوحة، وشبكة داخلية مرنة لسهولة التنقل داخل المشروع.

يتمتع Creekview بموقع متميز بالقرب من أبرز المحاور والطرق الرئيسية والخدمات الحيوية، وهو ما يوضح حجم الاقبال الكبير الذى شهده المشروع فور إطلاقه، ويعكس ثقة العملاء فى مشروعات ماونتن فيو . كما يؤكد هذا النجاح حرص الشركة على تقديم تجربة سكنية استثنائية تجمع بين جودة الحياة، والتصميم المبتكر، والقيمة الاستثمارية المستدامة.

يضم المشروع ثلاث تجارب سكنية هى Creekview Heights وCreekview Valleys وCreekview Islands، لتلبية مختلف الأذواق والتوقعات، مع توفير بيئة معيشية تعتمد على الطبيعة والمياه، من خلال ما يضمه المشروع من جداول مائية، ومساحات خضراء مفتوحة، ومسارات للحركة، وإطلالات بانورامية، بما يعزز جودة الحياة، وسهولة التنقل، والخصوصية داخل مجتمع متكامل فى واحدة من أكثر المناطق حيوية بالقاهرة الجديدة، بالقرب من شارع التسعين الجنوبي، والجامعة الأمريكية، وفندق ويستن.

ويعد «Creekview» أحدث مشروعات ماونتن فيو السكنية بعد «جريان» وGrand Valleys فى شرق القاهرة التى تضم ٨ مشروعات تابعة لماونتن فيو، من بينها ست مجتمعات قائمة تخدم أكثر من ١٧ ألف أسرة.

كيف يتحول «الشورت سيلينج» إلى أداة نشطة وفعالة؟

«البيع على المكشوف» يحتاج «غطاء» فى البورصة

كتب- طه نبيل:

تتسارع وتيرة الاستعدادات داخل سوق المال المصرية لتفعيل آلية البيع على المكشوف «ShortSelling»، فى خطوة تستهدف تطوير أدوات التداول المتاحة للمستثمرين وتعزيز كفاءة السوق وزيادة تنافسيتها وجذب شرائح جديدة من المستثمرين المحليين والأجانب.

وتواصل الهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية التنسيق مع مختلف أطراف السوق لاستكمال المتطلبات التشغيلية والتنظيمية اللازمة قبل الإطلاق الرسمى للآلية.

وعقدت الهيئة جلسة موسعة ضمت شركات السمسرة وأمناء الحفظ والجهات المعنية، لمناقشة الاستعدادات النهائية وآليات التطبيق والضوابط المنظمة للمنظومة الجديدة.

وأكد الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، أن استكمال البنية التنظيمية والتشغيلية للآلية يمثل أولوية قصوى للهيئة، مشيراً إلى أن «الشورت سيلينج» تعد من أكثر الأدوات المالية انتشاراً فى الأسواق العالمية المتقدمة وأسواق المال الناجحة فى المنطقة.

آلية عالمية لتعزيز كفاءة التسعير

ويُقصد بالبيع على المكشوف قيام المستثمر باقتراض أسهم وبيعها فى السوق عند مستويات سعرية معينة مع توقع انخفاض أسعارها مستقبلاً، ثم إعادة شرائها بأسعار أقل وردها إلى المقرض، محققاً ربحاً يمثل الفارق بين سعرى البيع والشراء.

وتستخدم هذه الآلية على نطاق واسع فى الأسواق العالمية حيث تساهم فى تعزيز كفاءة التسعير وزيادة عمق التداول والسيولة، وهو ما يجعلها إحدى الأدوات المهمة فى الأسواق المالية المتطورة.

واستطلعت «البورصجية» آراء عدد من خبراء سوق المال حول تداعيات ومزايا تفعيل آلية البيع على المكشوف فى البورصة المصرية، ومدى انعكاسها على مستويات السيولة وأحجام التداول، فضلاً عن دورها فى جذب مستثمرين جدد وتوفير أدوات أكثر تنوعاً لإدارة المخاطر.

إضافة عمق جديد للسوق المصرية

وقال إيهاب رشاد، نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر كابيتال للاستثمارات المالية، إن آلية البيع على المكشوف تعد من الأدوات المالية المعمول بها فى مختلف الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن تفعيلها فى البورصة المصرية سيمثل إضافة مهمة لمنظومة التداول ويمنح المستثمرين خيارات أكثر تنوعاً لإدارة استثماراتهم.

وأوضح أن الآلية تخدم السوق فى حالتين رئيسيتين؛ الأولى عندما يتوقع المستثمرون تراجع أسعار الأسهم، حيث يقومون ببيع الأسهم المقترضة ثم إعادة شرائها عند مستويات سعرية أقل لتحقيق أرباح من فروق الأسعار. أما الحالة الثانية فتتمثل فى أن المستثمرين الذين قاموا بعمليات بيع على المكشوف يضطرون إلى إعادة شراء الأسهم لإغلاق مراكزهم عند انخفاض الأسعار، وهو ما يخلق طلباً إضافياً داخل السوق ويسهم فى الحد من حدة التراجعات.

وأضاف رشاد أن هذه الآلية أثبتت نجاحها فى العديد من الأسواق العالمية، نظراً لدورها فى زيادة كفاءة التداول وتحسين التسعير وتعزيز السيولة، مؤكداً أن دخولها إلى السوق المصرية سيسهم فى تعميق السوق وإضافة أداة استثمارية جديدة تدعم تطوره وتزيد من جاذبيته للمستثمرين.

تحويل الآلية إلى أداة نشطة وفعالة

من جانبه، أكد إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفنى بشركة نعيم القابضة للاستثمارات، أن السوق المصرية بحاجة إلى تفعيل وتنشيط المزيد من الأدوات الاستثمارية الحديثة، مشيراً إلى أن آلية البيع على المكشوف موجودة من الناحية التنظيمية منذ عدة سنوات، إلا أن التحدى الحقيقى يكمن فى تحويلها إلى أداة نشطة وفعالة داخل السوق.

وأوضح أن نجاح الآلية يتوقف على قدرة الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية على تبسيط الإجراءات التشغيلية المرتبطة بها، بما يضمن سهولة استخدامها من قبل المستثمرين وشركات السمسرة، لافتاً إلى أن تعقيد الإجراءات قد يحد من انتشارها ويقلل من الاستفادة المرجوة منها.

وأضاف النمر أن السوق تحتاج دائماً إلى أدوات جديدة تتيح للمستثمرين تنويع استراتيجياتهم وإدارة المخاطر بصورة أفضل، خاصة فى فترات التقلبات التى تتطلب وجود وسائل للتحوط إلى جانب آليات الاستثمار التقليدية المعتمدة على شراء الأسهم والاحتفاظ بها.

وأشار إلى أن نجاح الإدارة الحالية للرقابة المالية والبورصة فى تفعيل وتنشيط آلية البيع على المكشوف سيعد إنجازاً مهماً يحسب لها، باعتبارها خطوة تضيف أداة استثمارية جديدة إلى السوق المصرية وتدعم جهود تطوير سوق المال ورفع كفاءته، مؤكداً أن الأهم ليس مجرد إقرار الآلية، وإنما ضمان سهولة تطبيقها وتحويلها إلى أداة فعالة تحقق قيمة مضافة للمتعاملين والسوق ككل.

استكمال منظومة الأدوات الاستثمارية

وقال هشام حسن، خبير أسواق المال، إن التحركات الجادة التى تقوم بها الهيئة العامة للرقابة المالية لتفعيل آلية البيع على المكشوف تمثل خطوة مهمة نحو استكمال منظومة الأدوات الاستثمارية المتاحة فى السوق المصرية، موضحاً أن وجود آليات للشراء والبيع فى الاتجاهين يعد من السمات الأساسية للأسواق المتطورة.

وأشار إلى أن آلية البيع على المكشوف ليست جديدة من الناحية التشريعية، إذ جرى العمل على إقرارها منذ سنوات، إلا أن التحديات كانت تتمثل فى آليات التنفيذ والتشغيل وتحديد الأطراف المسؤولة عن إقراض الأسهم وتسوية العمليات، معرباً عن اعتقاده بأن الجهات المعنية نجحت خلال الفترة الأخيرة فى التوصل إلى حلول عملية لهذه التحديات.

وأضاف أن تفعيل الآلية يأتى متسقاً مع جهود تطوير سوق المال وإطلاق أدوات مالية جديدة مثل المشتقات المالية والعقود المستقبلية، حيث إن وجود البيع على المكشوف يوفر أداة موازية تتيح للمستثمرين الاستفادة من توقعات تراجع الأسعار، كما يحقق قدراً أكبر من التوازن بين الأدوات الاستثمارية المختلفة داخل السوق.

وأوضح حسن أن الآلية تمنح المستثمرين فرصة للتحوط وتحقيق الأرباح خلال فترات هبوط الأسواق، من خلال اقتراض الأسهم وبيعها ثم إعادة شرائها عند مستويات سعرية أقل، وهو ما يفتح المجال أمام استراتيجيات استثمارية أكثر تنوعاً مقارنة بالاعتماد فقط على الشراء التقليدى للأسهم.

وأكد أن تطبيق الآلية وفق ضوابط رقابية واضحة سيسهم فى زيادة عمق السوق وتنشيط التداولات ورفع مستويات السيولة، مشيراً إلى أن نجاحها يتطلب وجود قواعد تنظيمية دقيقة تحدد نسب الضمانات وحدود المخاطر وآليات التسوية، بما يضمن حماية السوق والمتعاملين ويحول دون الممارسات غير المنضبطة.

تعزيز السيولة وجذب المؤسسات الأجنبية

وقال أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، إن آلية البيع على المكشوف تعد من الأدوات المهمة التى طال انتظارها داخل السوق المصرية، خاصة فى ظل تزايد أعداد المستثمرين الشباب الذين أصبحوا أكثر اطلاعاً على آليات التداول المطبقة فى الأسواق العالمية.

وأوضح أن الآلية تتيح للمستثمرين الاستفادة من توقعات تراجع الأسعار عبر بيع الأسهم المقترضة ثم إعادة شرائها عند مستويات أقل، بما يسمح بتحقيق أرباح حتى خلال فترات الهبوط والتصحيح، مشيراً إلى أنها تمثل الوجه المقابل لعمليات الشراء التقليدية.

وأضاف أن تطبيق الآلية من المتوقع أن يسهم فى زيادة السيولة وأحجام التداول وتحسين كفاءة السوق على المدى الطويل، رغم احتمالية ظهور بعض حالات سوء الاستخدام أو الإفراط فى الاعتماد عليها خلال المراحل الأولى من التطبيق، وهو أمر طبيعى عند إدخال أدوات استثمارية جديدة..

وأشار إلى أن الآلية تحقق منفعة للطرفين؛ فالمستثمر المقترض يستطيع الاستفادة من رؤيته السلبية المتوقعة للسوق، بينما يستفيد مالكو الأسهم طويلة الأجل من إقراض أسهمهم مقابل عائد إضافى مع احتفاظهم بكامل حقوق الملكية.

وأكد عبد الفتاح أن البيع على المكشوف سيساعد على خلق قدر أكبر من التوازن داخل السوق خلال الموجات الهابطة، كما سيدعم السيولة ويرفع من معدلات التداول اليومية، متوقعاً أن تزداد أهمية الآلية خلال المرحلة المقبلة بالتزامن مع برنامج الطروحات الحكومية وزيادة عدد الشركات المقيدة.

فرصة كبيرة لجذب رأس المال الخارجى..

سوق المال يبحث عن «بضاعة جديدة»

كتبت – حنان محمد

تترقب البورصة المصرية عدد كبير من الطروحات خلال الفترة المقبلة فى الكثير من القطاعات مما سيكون له أثر إيجابى فالسوق المصرى يسعى للتوسع ويحتاج إلى منتجات جديدة تتناسب مع الآليات الجديدة المستحدثة على السوق المصري، ولكن يظل التساؤل هل تنجح البورصة فى استيعاب الطروحات فى ظل التوترات الجيوسياسية.

وأكد هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء والرئيس التنفيذى لوحدة الشركات المملوكة للدولة، أن برنامج الطروحات الحكومية يواصل التقدم وفق الجدول الزمنى المستهدف، مشيراً إلى أن ٢٠ شركة أتمت إجراءات القيد المؤقت بالبورصة المصرية حتى الآن، ضمن خطة تستهدف قيد ٣٠ شركة..

وقال السيد، خلال احتفالية قيد ٤ من الشركات الجديدة بالبورصة المصرية، إن الخطة تتضمن ٢٠ شركة من قطاع الأعمال العام و١٠ شركات من قطاع البترول؛ لافتاً إلى أن الشركات الثلاث التابعة لقطاع البترول التى تم الإعلان عنها اليوم تمثل الدفعة الأولى من الشركات المستهدفة بالقطاع.

وأكد خبراء سوق المال لـ « البورصجية » أن عكس ما يتوقع كثير من الناس أن الوقت قد يكون غير مناسب فإن الوقت مناسب لجذب رأس المال الخارجى الذى يبحث على الفرصة الآمنة فى ظل كل هذه التوترات الجيوسياسية، موضحين أن البورصة المصرية متعطشة لكيانات جديدة داخل السوق حيث أن إضافة سلع جديدة يزيد من عمق السوق وأعداد المستثمرين سواء على المستوى المحلى أوالدولي.

وقال رامى حجازى خبير سوق المال أنه فى ظل التوترات الجيوسياسية قد يظن البعض أن الوقت غير مناسب للطروحات وأن السيولة فى هذا الوقت قد تكون ضعيفة وخصوصًا فى هذا التوقيت مع تراجعات السوق ،ولكن تراجعات السوق خلال هذه الفترة تراجعات مؤقتة بضغط من عمليات جنى أرباح فى بعض القياديات بالسوق خاصة بعد الوصول إلى أرقام قياسية.

وأضاف أنه مع انخفاض السيولة فهذه الانخفاضات عامل إيجابى على أن هذه التراجعات مؤقتة ومن ثم سيعاود السوق الصعود مرة أخرى ولكن السوق المصرى بحاجة إلى بضاعة جديدة لجذب شرائح جديدة من المستثمرين ولجذب رؤس الأموال الخائفة من الدخول فى أسواق مالية تحيط بها التوترات الجيوسياسية فى هذا الوقت.

ورأى أنه مع صندوق ضمان سعر الاكتتاب سوف تلاقى هذه الطروحات ترحيبًا كبيرًا من أموال المستثمرين الباحثين عن بضاعة جديدة بدون مخاطر وهذا ضمان كبير لنجاح الطروحات حيث أن رؤس الأموال حاليا تبحث عن الاستثمار الأمن ومن جانب اخر مازال السوق المصرى يسعى للتوسع ويحتاج إلى منتجات جديدة تتناسب مع الآليات الجديدة المستحدثة على السوق المصري.

وأضاف أنه من الخطوات الإيجابية فى برنامج الطروحات التنوع فى القطاعات المطروحة مما سيكون له أثر إيجابى فى جذب شرائح متنوعة من المستثمرين.

ورأى أن الدولة عازمة على التخارج وتمكين القطاع الخاص من خلال هذه الطروحات وهذا سيكون له أثر كبير فى تعزيز السيولة فى السوق وهو ما يحتاجه السوق الأن حيث أن راس المال الأن يبحث عن البضاعة الجديدة، وخطوة جيدة لتعزيز عمق السوق والسيولة وزيادة قاعدة المستثمرين وهذا سيكون له مردود إيجابى من جذب رؤس أموال أجنبية لتعزيز الحصيلة الدولارية بالدولة.

وتابع أنه على عكس ما يتوقع كثير من الناس أن الوقت قد يكون غير مناسب فإن الوقت مناسب لجذب رأس المال الخارجى الذى يبحث على الفرصة الآمنة فى ظل كل هذه التورات الجيوسياسية.

ومن جهته أوضح أحمد عبد الفتاح خبير سوق المال أن البورصة المصرية متعطشة لكيانات جديدة داخل السوق حيث أن إضافة سلع جديدة يزيد من عمق السوق وأعداد المستثمرين سواء على المستوى المحلى أوالدولي.

وأضاف أنه قد تؤثر بعض التوترات الجيوسياسية على سلوك الأفراد كما أنها ترفع معدلات المخاطر داخل السوق وتؤثر على تسعير الأسهم داخل السوق، لكن الأسواق تستطيع أن تعبر هذه الأزمات مثل ماحدث مع الحرب الروسية الأوكرانية.

ورأى أن تسعير الطرح هو المقياس الذى يحدد نجاح الطرح من عدمه مشيرا إلى أن الطروحات بشكل عام تساهم فى ضخ سيولة جديدة وتجذب مستثمرين جدد كما أن زيادة أحجام الشركات بالسوق يوسع من الوعاء الاستثمارى ويرفع الوزن النسبى للسوق فى مؤشر الأسواق الناشئة..

وأشار إلى أن السوق فى انتظار بعض الطروحات خلال النصف الثانى من العام وهو ماتم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى ، فالطروحات تضيف قوى جديدة من المؤسسات العربية والأجنبية للسوق..

ورأى أن السوق فى حاجة إلى سلع جديدة فمثلا فلماذا لم يتم طرح النادى الأهلى فى البورصة فهذا الطرح يجذب شريحة جديدة من المستثمرين للسوق.

رغم تقدم المحادثات الدبلوماسية..

النفط تحت الحصار

كتبت: محمود نبيل

ما تزال مستويات التقدم الدبلوماسى فى المحادثات التى تجريها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لوقف الحرب بينهما، تلقى بظلالها على أسواق النفط العالمية، لا سيما فى ظل الاستجابة الفورية للمنتجين والمستثمرين تجاه أى تغير فى مستويات الإنتاج أو الخطط المستقبلية فى هذا الإطار.

وفى هذا الصدد، أكد صندوق النقد الدولي، أنه لاحظ انخفاضًا فى أسعار الطاقة والسلع الأولية منذ التوصل إلى الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران لوقف الأعمال القتالية وفتح مضيق هرمز، لكنه أشار إلى أن عودة الأسعار وتدفقات التجارة فى منطقة الخليج إلى مستوياتها الطبيعية ستستغرق بعض الوقت.

وأضافت المتحدثة باسم صندوق النقد الدولى جولى كوزاك، أن الصندوق سيقرر، فى الإصدار المقبل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، المقرر صدوره ٨ يوليو، ما إذا كان سيستمر فى سيناريوهات النمو الثلاثة، التى عرضها أبريل الماضي، التى كانت تعتمد على نتائج الحرب مع إيران.

وذكرت كوزاك أن الاقتصاد العالمى انتقل، من «السيناريو المرجعي» الأكثر تفاؤلًا، الذى كان يفترض انتهاء سريعًا للصراع، إلى «سيناريو معاكس» مع نمو عالمى يبلغ ٢,٥٪، عام ٢٠٢٥، وظل مضيق هرمز مغلقًا، مايو، ما أبقى أسعار النفط القياسية فوق ١٠٠ دولار للبرميل.

وبعد ساعات قليلة من اتفاق الولايات المتحدة وإيران على إعادة فتح مضيق هرمز، أعلنت إيران إغلاق المضيق مجددًا؛ بسبب استمرار الغارات الإسرائيلية على لبنان. ونتيجة لذلك، انخفضت حركة الملاحة لتقييم التهديدات الجديدة للملاحة..

فى المقابل، تزعم الولايات المتحدة أن مضيق هرمز لا يزال مفتوحًا، وأن ملايين البراميل من النفط تتدفق عبر الخليج العربي. وفى هذا الصدد، أفادت شركة «ويندوارد»، المتخصصة فى الاستخبارات البحرية، بأن «إعادة إغلاق إيران لمضيق هرمز باتت واضحة فى البيانات.».

ووفقًا للشركة، انخفض عدد السفن العابرة إلى ١٢ سفينة، مطلع الأسبوع الماضي، بعد أن كان أكثر من ٢١ سفينة، مشيرةً إلى غياب السفن التجارية المحايدة والأوروبية عن حركة الملاحة، وأن خمسًا من أصل ثمانى سفن قادمة كانت تبحر فى وضع غير نشط..

وأضافت «ويندوارد»: «توقف الانتعاش الذى بدأ فى ١٨ يونيو، والذى انطلق بفضل مذكرة التفاهم، فى غضون ٢٤ ساعة من الإعلان، وتابعت: الوضع الحالى لحركة الملاحة: غير نشط، خاضع للعقوبات، مرتبط بإيران، ويشبه الوضع قبل الحصار الأخير أكثر من كونه مضيقًا مفتوحًا يعمل بكفاءة.

مخاوف «مضيق هرمز» لم تنته..

«هدنة هشة» تخمد آثار الحرب على أسعار النفط

كتب - إبراهيم علي:

شهدت أسواق النفط العالمية تراجعا حادا فى الأسعار لتسجل مستويات قريبة جدا مما كانت عليه قبل اندلاع الحرب، وهو الهبوط الذى جاء مدفوعا بـ «هدنة هشة» وتفاهمات أولية بين الولايات المتحدة وإيران، بجانب التحركات الدبلوماسية المستمرة لإنهاء الصراع بشكل دائم.

ورغم هذه الأجواء الإيجابية، أطلق خبراء أسواق الطاقة جرس إنذار، مؤكدين أن تراجع الأسعار يعكس تفاؤلا مفرطا من قبل الأسواق التى يبدو أنها تستهين بحجم التحديات والأزمات المستمرة فى سلاسل الإمداد وعمليات العرض.

يرى المحللون أنه من المستبعد عودة حركة الشحن عبر مضيق هرمز إلى طبيعتها السابقة بسرعة، حتى مع انتعاش النشاط بعد اتفاق وقف إطلاق النار، والسبب فى ذلك يعود إلى رغبة طهران المستمرة فى فرض نفوذها على هذا الممر المائى الحرج الذى يمر منه جزء ضخم من إمدادات الطاقة العالمية.

وفى هذا السياق، أشار نيكوس بيتراكاكوس، المدير الإدارى للاستثمارات فى شركة «تافتون لإدارة الاستثمار»، إلى أن شركات الشحن البحرى ما زالت تتعامل بحذر شديد وتتخوف من إعادة توجيه سفنها عبر المضيق نتيجة غياب إطار عمل واضح ومضمون للسلام، فضلا عن المخاوف المستمرة من وجود تهديدات أمنية تحت الماء، والارتفاع الجنونى فى أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب.

وأضاف بيتراكاكوس قائلا: «رغم وجود بعض التحسن الطفيف فى حركة المرور، إلا أننا ما زلنا بعيدين تماما عن العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة».

وخلال تعاملات نهاية الأسبوع، جرى تداول العقود الآجلة لخام برنت القياسى عند مستوى ٧٢,٤٥ دولارا للبرميل، وهو تراجع ضخم إذا ما قورن بأعلى مستوى سجلته الأسعار إبان ذروة الحرب عندما قفز البرميل فوق حاجز الـ ١٨٨ دولارا أواخر أبريل الماضي.

ومن جانبها، أوضحت أمريتا سين، المؤسسة ومديرة الأبحاث فى شركة «إنيرجى أسبكتس»، أن الأسواق تقلل من حجم الأزمة الحالية، مؤكدة أن المشكلة الحقيقية الآن ليست فى خروج السفن العالقة، بل فى إقناع الخطوط الملاحية بالعودة مجددا.

وأضافت أن تكاليف الشحن الحالية مرتفعة للغاية، وهناك شح فى عدد الشركات المستعدة للمخاطرة ودخول المنطقة فى الوقت الراهن.

استبعد المحللون فرض نظام رسمى لرسوم العبير فى مضيق هرمز، لكنهم حذروا من محاولات طهران المستمرة للسيطرة على حركة الملاحة.

ويرى بيتراكاكوس أن أى تنسيق حالى مع إيران يتم بشكل غير رسمى أو «تحت الطاولة»، لأن الشركات تخشى الوقوع فى فخ العقوبات الأمريكية والغربية، واصفا التعامل المباشر مع طهران بأنه «منزلق خطير».

ولفت إلى أن بعض مشغلى السفن يلجأون الآن إلى أساليب غامضة مثل إغلاق أجهزة الإرسال والاستقبال لإخفاء مواقع سفنهم، مضيفا: «قبل هذه الحرب، لم يكن لإيران كلمة مسموعة أو سلطة حقيقية على ما يمر عبر مضيق هرمز، لكن الوضع القائم تغير مستقبليا».

وشدد على أن إيران ستسعى لفرض نوع من التنسيق، ومحاولة التظاهر بأن المضيق يشبه الممرات المائية العالمية مثل قناة السويس أو قناة بنما لفرض سيطرتها، وهو ما لن تقبله الدول الغربية أو دول مجلس التعاون الخليجي.

وفيما يخص قطاع التأمين، أكد الخبراء أن شركات التأمين لن تخفض أقساطها أو تشعر بالاطمئنان إلا بعد مرور أشهر من الاستقرار الفعلى على أرض الواقع، خاصة مع استمرار التوترات وهجمات الحوثيين فى البحر الأحمر.

فى المقابل، يرى ألدو سبانجر، رئيس استراتيجية السلع فى وحدة «بى إن بى باريبا ماركتس ٣٦٠»، جانبا أكثر استقرارا، حيث توقع أن تتخلى إيران فى النهاية عن فكرة السيطرة الرسمية أو نظام الرسوم إذا تم تعويض إيراداتها بطرق أخرى.

وفيما يخص توقعات «بى إن بى باريبا» لأسواق النفط، يرى سبانجر أن السعر المستهدف يظل عند ٨٠ دولارا للبرميل حتى نهاية العام الحالي، حيث ستستوعب الأسواق الإمدادات الإضافية مع رغبة المشترين فى إعادة بناء مخزوناتهم، بينما من المتوقع على المدى المتوسط أن تتحرك الأسعار فى نطاق محدد ومستقر يتراوح بين ٧٥ و٨٥ دولارا للبرميل.

واختتم سبانجر تحليله بالإشارة إلى أن فرص صعود النفط فوق الـ ٨٥ دولارا تبدو ضعيفة، لأنه لا توجد جهة ستخاطر ببناء مخزونات بأسعار أعلى من ذلك، وفى نفس الوقت لن يهبط تحت الـ ٧٥ دولارا بسبب وجود عمليات شراء انتهازية مستمرة فى السوق.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.400
2026-7-5
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

المليارات المجمدة تتحرر..

إيران تخرج من «عنق العقوبات»

كتب- عبد الحى إبراهيم:

فتحت مذكرة التفاهم الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران بابًا واسعًا أمام تحولات اقتصادية وسياسية تترقبها طهران منذ سنوات، بعدما ارتبطت سنوات العقوبات بتقييد الوصول إلى الأصول المالية المجمدة والحد من صادرات النفط والطاقة.

وفى حين لا يزال الاتفاق فى إطار مؤقت ومشروط بمسار المفاوضات المقبلة، فإن المؤشرات الأولية توحى بأن إيران نجحت فى تحقيق مكاسب ملموسة على مستويى الاقتصاد والسياسة، بالتوازى مع حصول واشنطن على ضمانات مرتبطة بالتهدئة الإقليمية واستمرار المسار التفاوضي.

ويبرز الجانب الاقتصادى كأحد أبرز مكاسب مذكرة التفاهم، إذ كشفت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية أن إدارة الرئيس الأميركى «دونالد ترامب» وافقت على إتاحة الوصول إلى ٦ مليارات دولار من العائدات النفطية الإيرانية المحتجزة فى قطر، مع إمكانية الإفراج عن ٦ مليارات دولار إضافية تبعًا لتقدم المفاوضات.

ووفق «الصحيفة»، تمثل هذه الخطوة مدخلًا لمعالجة ملف الأصول الإيرانية المجمدة فى الخارج، والتى تُقدّر بعشرات المليارات من الدولارات نتيجة العقوبات الأميركية، ما يمنح طهران انفراجة مالية تتجاوز قيمة الأموال المفرج عنها حاليًا.

وفى موازاة ذلك، برزت مؤشرات إضافية على تخفيف القيود الاقتصادية المفروضة على طهران، فقد أصدر «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية» التابع لوزارة الخزانة الأميركية رخصة عامة تسمح بإنتاج وتسليم وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية والبتروكيماوية ذات المنشأ الإيرانى حتى ٢١ أغسطس ٢٠٢٦، وهو تطور يمنح قطاع الطاقة الإيرانى مساحة أوسع للتحرك بعد سنوات من القيود والعقوبات.

ويعكس هذا القرار أثرًا مباشرًا على الاقتصاد الإيرانى الذى يعانى ضغوطًا مزمنة ناجمة عن نقص العملات الأجنبية والتضخم.

وفى هذا السياق، نقلت وكالة «رويترز» عن محافظ البنك المركزى الإيرانى «عبد الناصر همتي» قوله إن بلاده ستزيد بصورة كبيرة مخصصات العملات الأجنبية بعد تحسن إمكانية الوصول إلى الأصول الخارجية والتخفيف الأخير للقيود المفروضة على صادرات النفط. ويعكس هذا التوجه إدراكًا رسميًا فى طهران بأن أى تحسن فى تدفق العملات الأجنبية يمكن أن يخفف الضغوط المعيشية ويمنح الحكومة هامشًا اقتصاديًا أوسع فى مرحلة ما بعد الحرب.

ومن زاوية أخرى، حملت مذكرة التفاهم نفسها إشارات مهمة تتجاوز الإفراج المرحلى عن الأموال، فبحسب النص الذى نقله موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي، تعهدت الولايات المتحدة بإتاحة الأموال والأصول الإيرانية المجمدة أو المقيدة بالكامل للاستخدام عند تنفيذ المذكرة، على أن يتم الاتفاق خلال المفاوضات على آليات الإفراج عنها، مع التزام واشنطن بإصدار التراخيص والتفويضات اللازمة لذلك.

ورغم ذلك، تحاول الإدارة الأميركية تقديم هذه الترتيبات باعتبارها لا تمثل تحويلًا مباشرًا للأموال إلى الحكومة الإيرانية.

ونقلت صحيفة «نيويورك بوست» عن مسؤول أميركى قوله إن الأموال لن تصل إلى أيدى طهران بشكل مباشر، بل ستدار وفق آلية تشبه حسابات الضمان، بحيث تُحول المدفوعات إلى الموردين المعتمدين للمواد الغذائية والأدوية والسلع الإنسانية بدلًا من تحويلها إلى مؤسسات الدولة الإيرانية.

وعلى المستوى السياسي، تبدو المكاسب الإيرانية أكثر اتساعًا من مجرد الإفراج عن الأموال أو تخفيف القيود النفطية.

فالمذكرة منحت طهران اعترافًا عمليًا بدورها المحورى فى أمن الملاحة والطاقة فى المنطقة، وربطت جزءًا من التقدم فى الملفات الأخرى بإعادة فتح مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط فى العالم.

وفى هذا السياق، رأت صحيفة «الجارديان» البريطانية أن مضيق هرمز بات إحدى أبرز أوراق القوة الإيرانية فى المفاوضات مع الولايات المتحدة، إذ تمنح مذكرة التفاهم طهران هامشًا واسعًا للمناورة فى ملف إعادة فتح المضيق، وهو ما تعتبره القيادة الإيرانية عنصرًا داعمًا لموقعها التفاوضى فى أى ترتيبات إقليمية مقبلة.

وفى الداخل الإيرانى، سعت القيادة السياسية إلى تقديم نتائج مذكرة التفاهم بوصفها نجاحًا دبلوماسيًا واقتصاديًا.

فقد أعلن الرئيس الإيرانى «مسعود بزشكيان»، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية «إرنا»، أن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى رفع القيود الدولية وتحقيق انفراجات اقتصادية بدأت تؤتى نتائج ملموسة فى المجالات الاقتصادية والتجارية.

كما نقلت وكالة «فارس» عن «بزشكيان» قوله إن الاتفاق الأخير يمثل «انتصارًا كبيرًا للشعب الإيراني»، مشيرًا إلى رفع العقوبات المفروضة على قطاعى النفط والبتروكيماويات، وإلى أن ٦ مليارات دولار من أصل ١٢ مليار من الأصول الإيرانية الموجودة فى قطر ستُفرج عنها، مع استمرار الجهود لاستعادة الجزء المتبقي.

وبين مكاسب الأصول المجمدة وتخفيف القيود على صادرات الطاقة وتعزيز أوراقها التفاوضية، تبدو إيران وقد حققت مجموعة من المكاسب الاقتصادية والسياسية، فيما يبقى مستقبل هذه المكاسب مرتبطًا بنتائج المفاوضات الجارية بين طهران وواشنطن.

رسائل من القلب تدعمها للشفاء من المرض..

مظاهرة فى حب «هبة مجدى»

كتبت: كريمة سلام

فى لحظات القلق، تتراجع الأضواء وتبقى المواقف الإنسانية هى العنوان الأبرز.. هكذا كان المشهد داخل الوسط الفنى بعد تداول أنباء إصابة الفنانة هبة مجدى بمرض السرطان، حيث تحولت صفحات الفنانين على مواقع التواصل الاجتماعى إلى منصة للدعم والدعاء، فى رسالة جماعية عكست حجم المحبة والتقدير الذى تحظى به بين زملائها.

وحملت ردود الفعل كلمات مؤثرة كشفت عن العلاقات الإنسانية التى تجمع هبة مجدى بزملائها، وسط دعوات صادقة بأن يمنّ الله عليها بالصحة والعافية، مؤكدين أن الشائعات لن تنال من مكانتها فى قلوب محبيها أو داخل الوسط الفني.

وجاءت الفنانة سيمون فى مقدمة الداعمين، حيث وجهت رسالة إنسانية مؤثرة إلى هبة مجدي، كتبت فيها: «حبيبة قلبي.. وحشتينى يا غالية يا قمرايا، لا أنت مش مريضة، أنت واخدة عين من جمالك بس، والعَين هتروح، ربنا يشفيكى ويعافيكى يا غالية، كلنا بنحبك».

وقد لاقت كلماتها تفاعلًا واسعًا بين الجمهور، باعتبارها رسالة تحمل قدرًا كبيرًا من المحبة والدعم النفسي. كما حرص الفنان حمادة هلال على مساندة هبة مجدي، من خلال رسالة حملت كلمات الدعم والدعاء، مؤكدًا وقوفه إلى جانبها، فى لفتة إنسانية لاقت إشادة كبيرة من متابعيه.

وكانت الفنانة صابرين من بين أوائل الداعمين لهبة مجدي، إذ وجهت إليها رسالة مؤثرة أكدت خلالها ثقتها فى قدرتها على تجاوز هذه المحنة، مشيدة بقوة إيمانها وإرادتها، وداعية الله أن يمنّ عليها بالشفاء ويحفظها لأسرتها ومحبيها.

وكتبت: «حبيبتى الغالية.. إنت قوية ومؤمنة، إن شاء الله دى محنة وهتعدى بقوة إرادتك وإيمانك، وبكل حبنا ودعواتنا ليكي، ربنا يخليكى لولادك ولكل حبايبك».

ومن جانبها، وجهت الفنانة مى عز الدين رسالة قصيرة عبر حسابها على مواقع التواصل الاجتماعي، دعت خلالها الله أن يمنح هبة مجدى الشفاء والعافية، وأن يمدها بالقوة لتجاوز هذه الفترة.

كما حرصت الفنانة سهر الصايغ على مساندة هبة مجدي، إذ أعربت عن أمنياتها لها بالشفاء العاجل، وكتبت عبر حسابها: «إن شاء الله تقومى بألف خير وسلامة يا غالية.»

بدورها، نشرت الفنانة ريهام عبد الغفور صورة تجمعها بهبة مجدي، وأرفقتها برسالة مؤثرة عكست عمق العلاقة التى تجمعهما، داعية الله أن يمنّ عليها بالشفاء العاجل، وأن يحفظها لأسرتها وجمهورها، وكتبت: «حبيبتى وحبيبة الكل، ربنا يقويكى ويتم شفاكى ويخليكى لجوزك وولادك وجمهورك ولينا.»

كما حرصت الفنانة هدى على توجيه رسالة دعم إلى هبة مجدي، معربة عن حزنها لما تردد من شائعات بشأن حالتها الصحية، ومؤكدة أنها من أكثر الشخصيات احترامًا وخلقًا داخل الوسط الفني، ومتمنية لها الشفاء العاجل ودوام الصحة والعافية.

وقالت: «ألف مليون سلامة عليكى يا هبة، خبر تعبك زعلنى جدًا، وإنتِ من أجمل وأجدع الشخصيات اللى اتعاملت معاها».

وأعادت هذه الرسائل التأكيد على حجم المحبة التى تحظى بها هبة مجدى داخل الوسط الفني، حيث تجاوزت كلمات الدعم حدود المجاملة، لتتحول إلى مشهد إنسانى عكس العلاقات الطيبة التى تجمعها بزملائها، ورسالة واضحة بأن الشائعات لا يمكن أن تحجب الدعم الحقيقى الذى يقدمه الفنانون لبعضهم البعض فى أوقات المحن.